الأمم المتحدة

A/C.1/56/PV.11

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة **١١**

الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إردوس ..... (هنغاريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود ٦٤ إلى ٨٤ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد أوسي (غانا) (تكلم بالانكليزية): إن قدر المتكلم الأول في جلسة هو أن يخاطب قاعة تكاد تكون فارغة، ولكن يجب أن يقوم شخص ما بهذه البداية.

وحيث أن وفدي يأخذ الكلمة لأول مرة في هذه الدورة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، والأعضاء الآخرين في المكتب على انتخابكم. وليس لديّ شك في قدرتكم على إدارة مداولاتنا بنجاح نظرا لخبرتكم في مجال نزع السلاح.

وبالرغم من أن حكومتي قدمت تهنئتها الحارة إلى الأمم المتحدة وإلى الأمين العام على منحهما جائزة نوبل للسلام، اسمحوا لي أيضا، طالما أمامي الفرصة، أن أكرر الإعراب عن مشاعر السعادة التي قمتم، سيدي الرئيس، بنقلها إلى الأمين العام بالفعل باسم لجنتنا.

كما أن وفدي يقدر العرض الذي قدمه وكيل الأمين العام لنزع السلاح، السيد جايانثا دانابالا، وهو عرض أعطانا جميعا فكرة واضحة عن الوضع في مجال نزع السلاح – أزمة دبلوماسية نزع السلاح متعددة الأطراف، كما وصفها هو.

وتؤيد غانا تماما البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم حركة عدم الانحياز، والذي وضّح موقف الحركة من جميع قضايا نزع السلاح ذات الصلة التي تهم الحركة. لذلك سأغتنم الفرصة لمجرد التشديد على عدد من النقاط.

إن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ستبقى محفورة في ذاكرتنا إلى الأبد. فلقد كانت هجمات وحشية ومروعة ومؤلمة، وشكلت في الحقيقة تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين. ولقد أدانت حكومة غانا ذلك الهجوم من قبل وأعربت عن تعازيها لحكومة وشعب الولايات المتحدة. كما أنها تعهدت بالتعاون والدعم في الحرب ضد ظاهرة من الواضح أنها ذات تأثير عالمي.

وكان ممثل غانا الدائم قد أكد أثناء المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر بشأن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-58343 (A)

''تدابير للقضاء على الإرهاب الدولي'' على أن الحرب ضد الإرهاب تتجاوز نطاق وقدرة أية دولة بمفردها، وتتطلب تعاونا حقيقيا من الجميع، على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وأكد على هذا القول رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية العام الماضي. فلقد قرروا

''اتخاذ إجراءات متضافرة ضد الإرهاب الدولي، والانضمام في أقرب وقت ممكن إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة''. (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ٩)

وفي ذلك الإعلان ذاته قرر زعماؤنا السياسيون السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية، وخفض المخاطر العالمية التي تشكلها الأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية.

لذلك يجب أن نتقبل أن ١١ أيلول/سبتمبر قد غيّر حياتنا، ويجب بالتالي أن تتغير مواقفنا من المفاوضات بشأن نزع السلاح طبقا لذلك وبما ينسجم مع التزام زعمائنا. ومن الطبيعي أن الأسئلة التي طرحها كثيرون هي: لماذا حدث ذلك؟ وما الذي يمكن فعله؟ وما الذي يمكننا أن نفعله؟

وهنا أيضا أود أن أتناول نقطة أبرزها وكيل الأمين العام دانابالا خلال عرضه قبل بضعة أسابيع:

''التاريخ وحده هو الذي سيقرر إلى أي مدى سيكون ١١ أيلول/سبتمبر يوما حاسما. ولكن التاريخ لن يغفر لنا بالطبع الإخفاق في التعلم من دروس تلك المأساة المروعة''. (A/C.1/56/PV.3)

وإزاء هذه الخلفية يرى وفدي أن دور اللجنة الأولى وثيق الصلة بالجهود العالمية المبذولة لكبح جماح الإرهاب من خلال رصد ومراقبة أسلحة الدمار الشامل. لذلك، علينا جميعا أن نشارك في عملية نزع السلاح بعزيمة متجددة، مسترشدين بالإرادة والالتزام الجماعيين لقادتنا، مثلما عقدوا عليه العزم في العام الماضي، ومدركين أيضا الخطر الناجم عن التلكؤ، لا لسبب إلا لعدم رغبتنا في إجراء تنازلات حيال الخيار بين الأمن القائم على الأسلحة وبين الأمن الجماعي الذي تؤكد عليه عملية نزع السلاح وعدم انتشار هذه الأسلحة.

إن هجمات الإرهابيين أبرزت قدرتنا على العمل في أسرع وقت ممكن وعلى التعبئة على جميع الصعد لصد أي تهديد من هذه التهديدات وإحباطها. وإذا استطاعت هجمات الإرهابيين أن تعزز التعاون والتحالف لمواجهة تهديدات أخرى، فيجب الأخذ بما يشبه ذلك من قيادة ومبادرة في جميع جوانب آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وينبغي اعتماد هذا النهج للتغلب على القصور أو الجمود في مؤسسات نزع السلاح، ولا سيما في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح.

وما زلنا نعترف بأن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الوحيد لإجراء مفاوضات تتعلق بنزع السلاح، وهو المحفل الذي تتوقع منه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على غرار غانا، إظهار قدر من القيادة والمسؤولية. لذلك يشعر وفد بلادي بخيبة أمل إزاء تقرير رئيس مؤتمر نزع السلاح ومفاده أن المؤتمر لم يتفق على برنامج عمل، ولم ينشئ أية آلية بشأن أي بند محدد من بنود جدول الأعمال في عام ٢٠٠١.

ونحن نرى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تبتعد عن الاختلافات العقائدية الاستراتيجية، وأن تدخل في مفاوضات هدفها إنقاذ العالم من هذه الأسلحة المدمرة. وسواء أصبحت آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف مثمرة أو، في المقابل عقيمة وغير فعالة، فإن ذلك يعتمد إلى حد كبير على رغبة هذه الدول في إبداء الالتزام ورحابة الصدر والمرونة في مؤتمر نزع السلاح.

وفي إعادة تأكيد التزامنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نؤيد أيضا استنتاجات المؤتمر الاستعراضي للمؤتمر لعام ٢٠٠٠، ونطالب مجددا الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تظهر التزامات مشابهة بالمعاهدة عن طريق تنفيذ ١٣ خطوة عملية من أجل الجهود المنتظمة والمرحلية الآيلة إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، تنضم غانا إلى دول أخرى، ولا سيما ماليزيا، في التأكيد مجددا على فتوى محكمة العدل الدولية ومفادها أن الدول عليها التزام قانوني ليس فحسب بمتابعة المفاوضات بحسن نية بشأن تدابير فعالة تتعلق بنزع السلاح النووي من جميع جوانبه، وإنما أيضا باختتام هذه المفاوضات في وقت مبكر. ونحن نرى أن هذا الالتزام يتفق بالتأكيد مع ذلك الالتزام الذي تعهدته جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ولقد قدمت المناطق الخالية من الأسلحة النووية إسهامات قيّمة لهدفي عدم الانتشار ونزع السلاح. فمعاهدة بليندابا التي تشارك غانا فيها، ومعاهدتا راروتونغا وتلاتيلولكو أظهرت أهميتها في تعزيز السلم والأمن الإقليميين، وفي بناء الثقة على الصعيد الإقليمي. لذلك نواصل تأييد وضع ترتيبات مماثلة في مناطق أخرى، ولا سيما آسيا والشرق الأوسط، ولو على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحريّة فيما بين دول المنطقة، مثلما تنص عليه المبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

أما بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على غرار غانا، فإن هيئة نزع السلاح توفر لنا منبرا للمشاركة فيه والتأثير في آلية نزع السلاح عن طريق توصياتها بشأن مختلف المشاكل في هذا الميدان. لذلك نغتنم الفرصة للإشادة ببرنامجها الحالي المتعلق بالسعي إلى إيجاد سبل ووسائل لتحقيق نزع السلاح النووي، وتحديد تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ونعتقد أن أية توصيات محددة تصدر عنها بشأن هذه البنود في اجتماعها العام المقبل من شأنها أن تساعد على دفع العملية المتعددة الأطراف إلى الأمام.

ومع ذلك، بالإضافة إلى مسألة نزع السلاح النووي، علينا أن نركّز على الحقيقة المطلقة لتأثير الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على زعزعة الحياة في البلدان النامية. لذلك ترحب غانا باعتماد الوثيقة المعنية ببرنامج العمل بتوافق الآراء لمنع ومكافحة وإزالة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولئن لم يحقق المؤتمر جميع توقعاتنا أو لم يتفق على ضرورة منع المبيعات من الأسلحة إلى قطاعات غير الدولة أو تكديسها على أيدي المدنيين، فإن غانا تعتبر برنامج العمل بداية عملية من شأن تنفيذها على جميع الصعد أن يساعد في نهاية المطاف على معالجة المسائل المعلّقة. وفيما يجري بذل الجهود على الصعيد الوطني لتنفيذ البرنامج، نتطلع إلى العمل على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولا سيما بشأن التعاون التقني لتيسير عملية التنفيذ.

إن المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا الذي يتخذ من لومي، توغو، مقراً له، لا يزال يوفر دعما موضوعيا للحكومات، بما في ذلك غانا، في مختلف برامج نزع السلاح، ولا سيما في مجالات السلم ونزع السلاح والأمن. وعلى رغم مساعداته القيِّمة، إلا أنه يواجه صعوبات مالية وعملية أخرى مردها إلى تضاؤل التبرعات. لذلك سنواصل المشاركة في تقديم مشروع القرار المتعلق بالمركز، ومناشدة جميع الدول، فضلا عن المنظمات الدولية وغير الحكومية، تقديم إسهامات لتعزيز أنشطة المركز.

وسنؤيد كذلك مشروع القرار المتعلق بحظر إلقاء النفايات المشعة، الذي سيعرضه وفد نيجيريا، كتعبير عن القلق إزاء المخاطر المحتمل أن تنجم عن إلقاء هذه المواد في منطقتنا دون الإقليمية.

وفي الختام، تؤكد غانا مجددا على أن نزع السلاح يكمن في جوهر خطة الأمم المتحدة للسلام. ولا بد إذاً من الاعتراف بالإسهام الإيجابي الذي تقدمه إدارة شؤون نزع السلاح في رسم الطريق التي تمكِّن المجتمع الدولي من التحرك في ذلك الاتجاه. ويحدونا وطيد الأمل في أن تتوفر للإدارة التي تسعى حاليا إلى إحداث زيادة متواضعة في ميزانيتها البرنامجية لفترة العامين ٢٠٠١-٢٠٠٣ الموارد الكافية لتمكينها من تحمُّل الأعباء الملقاة على عاتقها.

السيد مقيبل (عمان): اسمحوا لي، في البداية، أن أتقدم لكم نيابة عن وفد بلادي بالتهنئة الخالصة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وإننا لواثقون من أنكم قادرون على تسيير أعمال هذه اللجنة بكل حكمة واقتدار، لما تتمتعون به من خبرة وكفاءة في المجال الدبلوماسي. ويغتنم وفد بلادي هذه المناسبة ليؤكد لكم استعداده التام للتعاون معكم بهدف الوصول إلى النجاح المنشود.

كما نعرب عن تقديرنا وشكرنا لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على بيانه الشامل الذي أدلى به حول قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، وعلى مجهوداته القيِّمة التي يبذلها مع مساعديه لخدمة القضايا التي تواجه عالمنا اليوم في مجال نزع السلاح وتوطيد الأمن والاستقرار العالميين.

إن حكومة بلادي قد حرصت على دعم سائر الجهود المبذولة لصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا المجال قامت بلادي بالتوقيع على المعاهدات الدولية للحد من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدميرها، ومعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما قامت مؤخرا بالتوقيع على اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. وتعتبر حكومة بلادي أن هذه المعاهدات المعنية بنزع وتدمير أسلحة الدمار الشامل هي عنصر هام وضروري لخلق عالم أكثر أمناً واستقرارا ولكن بشرط أن تلتزم سائر الدول الأعضاء بتنفيذ بنود تلك الاتفاقيات بدقة، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إن حكومة بلادي قد أدانت الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة، ودعت المجتمع الدولي إلى التضافر من أجل القضاء التام على الإرهاب في كل مظاهره. كما ساندت فكرة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة حول الإرهاب، تكون مهمته بحث هذه الظاهرة وأسبابها ووضع تعريف لها.

وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإن الدولة الوحيدة التي لم توقّع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في المنطقة هي إسرائيل التي تشكل عائقا لتنفيذ هذا الحلم. ونحن من هنا نطالب إسرائيل بالانضمام إلى تلك المعاهدة وأن تُخضع منشآتها النووية للرقابة والتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ندعم المقترح الذي تقدمت به جمهورية مصر العربية لتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

وبالنسبة لمنطقة المحيط الهندي، هذا الشريان الحضاري والاقتصادي الحيوي الذي نحن جزء منه، فإننا نتطلع إلى جعل هذه المنطقة منطقة أمن وسلام يسودها

التبادل التجاري الحر في إطار مبادئ التعاون السلمي بين الدول كما هو الحال بالنسبة لرابطة الدول المطلة على المحيط الهندي. كما أننا نرحب بكل الجهود المبذولة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في مختلف قارات العالم حتى يعم السلام والأمن وتختفي بؤر التوتر والنزاعات في العالم.

ولقد رحبنا من قبل بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، والذي جرى عقده هنا في نيويورك خلال شهر تموز/يوليه الماضي، حيث ألقت المناقشات التي دارت المزيد من الضوء على خطورة الأسلحة الخفيفة وآثارها المدمرة على حياة المدنيين، وضرورة بذل الجهود الدولية لحظر التداول غير المشروع لهذه الأسلحة، مع المحافظة على حق الدول المشروع في الدفاع عن النفس وفقا لما نصت عليه أحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أشير هنا إلى أن المجتمع الدولي أمامه فرصة سانحة لتحقيق نجاحات في مجال نزع السلاح، وأنه بالتالي لا بد لنا من العمل سوياً من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين، الذي يهم دول وشعوب العالم جميعا.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، قبل كل شيء، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة هذه اللجنة. إنني واثق من أن مداولاتنا، بقيادتكم المقتدرة، خلال هذه السنة الأولى من القرن الجديد، ستحرز النتائج المطلوبة.

في مؤتمر قمة الألفية وخلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة في السنة الماضية، أعربت الدول الأعضاء عن بالغ قلقها إزاء التحديات البارزة للأمن الدولي، والتزمت بالإجماع ببناء سلام عادل ودائم في العالم وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن البيئة الأمنية اليوم تكشف عن أن القلق المعرب عنه لم يعالج إطلاقا، وأن البشرية مشغولة بالمخاوف أكثر من انشغالها بالتفاؤل.

والتزام الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح لا يزال منتظرا أن يُترجم إلى عمل، وقد أُهملت مطالب البلدان النامية المتعلقة بنزع السلاح والضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وتتزايد النفقات العسكرية العالمية بطريقة مخيفة في كل سنة، ويزداد سباق التسلح سرعة. ولا يزال مؤتمر نزع السلاح في مأزق، بدون إحراز أي تقدم.

وأحد التحديات الخطيرة للسلم العالمي يتمثل اليوم في محاولة إنشاء منظومة للدفاع الوطني بالقذائف. ومنظومة الدفاع الوطني بالقذائف – وهي نسخة جديدة من ”حرب النجوم“ – تهدف بصراحة إلى الهيمنة على العالم باكتساب التفوق العسكري والاستراتيجي المطلق. وستؤدي لا محالة إلى سباق للتسلح، وتقوض أساس كل الصكوك الدولية القانونية في ميدان تحديد الأسلحة وعدم الانتشار النووي وتقوض الاستقرار الاستراتيجي في العالم.

وما يجب التأكيد عليه هو أن الولايات المتحدة تستغل ما يسمى بتهديد القذائف من قِبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذريعة لمنظومة دفاعها الوطني بالقذائف. ولا حاجة إلى تبيان أية بلدان هي أهداف فعلية لمنظومة الدفاع الوطني بالقذائف. والإشارة بإصبع الاتهام إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغية إيجاد ذريعة لنشر منظومة الدفاع الوطني بالقذائف تشكل تحديا صريحا ومباشرا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وما دامت الولايات المتحدة الأمريكية مستمرة في استفزازنا بغية مواصلتها إنشاء منظومة للدفاع الوطني بالقذائف، لا يمكننا إلا اتخاذ تدابير مضادة قوية في الرد عليها. وما من بلد يقبل

التعدي على سيادته، أو الأعمال التعسفية، المناقضة لميثاق الأمم المتحدة.

وثمة ظل قاتم آخر يخيّم على الأمن العالمي – وخاصة على البيئة الأمنية في شمال شرقي آسيا – يتمثل في محاولة اليابان أن تصبح قوة عسكرية وأن تبعث روحها العسكرية من جديد. ففي ٢٩ آب/أغسطس أجرت اليابان اختبار إطلاق صاروخ حامل كبير الحجم يعرف باسم H-2A، يمكن أن يحول بسهولة إلى قذيفة تسيارية عابرة القارات. ولم تُخف اليابان حقيقة أن الصاروخ ''سيستخدم حصرا للأغراض العسكرية''. وتقوم السلطات اليابانية الآن بإعادة النظر في القانون الياباني المتعلق بقوات الدفاع عن النفس، بهدف تمهيد الطريق لنشر قوات الدفاع عن النفس في الخارج بدون قيود.

وكون اليابان – التي تملك كمية كبيرة من البلوتونيوم وما يكفي من التكنولوجيا العالية لصنع عشرات آلاف القنابل النووية في أي وقت – تجري اختبار إطلاق لصاروخ حامل كبير الحجم وتعيد النظر في قانونها المتعلق بقوات الدفاع عن النفس، لدليل واضح على أن اليابان مندفعة بتهور في اتجاه بعث روحها العسكرية من جديد وتحقيق القوة العسكرية. ومما يثير قلقا بالغا أن اليابان مستمرة بالتواطؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية في التمسك بسياسة معادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بينما تحدث صخبا بشأن تهديد بالقذائف من جانبنا. بل إن السلطات اليابانية ادّعت أن اختبارها الأخير لإطلاق الصاروخ كان للتصدي ''لقذائف كوريا الشمالية''.

إن برنامج القذائف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية له طبيعة سلمية وبالتالي لا يمثل أي تهديد للدول التي تحترم سيادتها. وينبغي للولايات المتحدة واليابان عدم إساءة الحكم على موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عندما أعلنت الوقف الاختياري لإطلاق سواتلها. وينبغي ألا يغيب عن بال اليابان أنها ستدفع غاليا ثمن أي تحركات طائشة تستهدف تحقيق حلمها القديم.

ونتيجة لتجربتنا التاريخية، تقدر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قيمة السلام أكثر من أي شعب آخر، وتبذل كل جهد ممكن لضمان أن يسود السلام شبه الجزيرة الكورية.

وبفضل سياسة ''الجيش أولا'' التي اتبعها الجنرال المحترم كيم جونغ إيل في وجه محاولات القوى المعادية لخنق بلدنا بالقوة، أمكن لنا أن ندافع بثبات عن مصير البلد والأمة، والمضي قدما في بناء الاقتصاد الاشتراكي والإسهام في الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة.

إن سياسة الجيش أولا سياسة واقعية تماما، بالنظر إلى الظروف السائدة، وستمكننا من الدفاع عن بلدنا وضمان السلام في شبه الجزيرة الكورية إلى جانب المضي قدما على طريق البناء الاقتصادي بجهودنا الذاتية. وإن حيوية سياسة الجيش أولا هي نتيجة لصمود شعبنا دفاعا عن سيادته في ظل أقسى الظروف، ومنع نشوب الحرب في شبه الجزيرة الكورية، وفتح الطريق أمام إعادة التوحيد سلميا.

وبغية تحقيق نزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي، وتحقيق سلام وأمن دائمين في العالم، لابد أن نضع حدا لسياسات القوة وأعمال التدخل القائمة على عقلية الحرب الباردة. إن كل عوامل زعزعة الاستقرار في مجال الأمن الدولي هي اليوم نتاج عقلية الحرب الباردة وانتهاج سياسات القوة التعسفية والتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.

إن الأوضاع غير المستقرة التي لا تزال سائدة في شبه الجزيرة الكورية هي نتاج سياسات الحرب الباردة التي اتبعتها

قوى معادية. إن السلام لا يمكن أن يتحقق بجهود من جانب واحد؛ وفوائده لن تقتصر على طرف واحد.

وعلى الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية أن تترجم التزامها بخفض التسليح النووي إلى عمل، وأن تسهم في تحقيق السلام والأمن الدائمين في العالم. ومن الأهمية بمكان أن يتعزز دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي.

وينبغي للأمم المتحدة أن تتوخى في عملها معالجة كل القضايا المتعلقة بنزع السلاح العالمي وأن تولي الاهتمام الكامل لتعجيل عملية نزع السلاح النووي، وهي قضية طاغية من قضايا نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نأمل بقوة أن يتم التوصل إلى اتفاق مبكر لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

ويود وفدي أن يختتم بيانه بأن يوضح مرة أخرى موقفه من اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن ما يسمى بالمسألة النووية نشأ من أغراض شريرة لخنق بلدي في ظل الموقف السياسي الدولي الذي كان سائدا في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وهو في الأساس نتاج السياسة العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقضية تنفيذ اتفاق الضمانات سوف تُحل تلقائيا عندما نجد أن العداء الذي يشوب العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة قد خفت حدته، وأن الإطار المتفق عليه بين البلدين قد نفِّذ.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يشير إلى البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي أثناء اجتماع اللجنة الذي عقد يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر. ويتوقع وفدي أن يساعد التفسير الذي قدمتُه في وقت سابق لما يسمى بالمسألة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تصحيح فهم هذه المسألة لدى الاتحاد الأوروبي الذي ما فتئ يكرر حججا نمطية وغير مناسبة.

السيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم بجدارة. وإنني على ثقة بأنكم بفضل مهارتكم الدبلوماسية ستقودون مداولاتنا الحالية إلى خاتمة ناجحة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد دانابالا، على بيانه الاستهلالي الشامل.

على الرغم من الجهود المبذولة والنتائج الإيجابية التي تحققت في إطار مختلف المحافل الدولية في السنوات الأخيرة، ما زال نزع السلاح وعدم الانتشار هدفين من الأهداف ذات الأولوية التي يجب تناولها بحماس أكبر. وكما ذكر الأمين العام، كوفي عنان، في رسالته إلى المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية،

> ”إن إحراز تقدم في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح هو الآن أهم من أي وقت مضى بعد الهجمات الإرهابية المروعة على الولايات المتحدة“.

ومما لا شك فيه أن تلك الأحداث المفجعة أبرزت مدى إلحاحية التصدي للتحديات الأمنية المعقدة الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي في بداية هذا القرن. ويتشاطر وفدي الرأي الذي أعرب عنه كثير من المتكلمين السابقين ومؤداه أن الحالة الدولية الراهنة تتطلب دراسة واسعة لقضايا نزع السلاح وصلتها بالسلم والأمن الدوليين، فضلا عن الحاجة إلى تعاون دولي رفيع المستوى في ميدان نزع السلاح. ومن هذا المنظور، نؤمن بقوة بأن على مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى وغيرهما من المحافل المتعددة الأطراف أن تكثف جهودها الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل

ووسائل إيصالها، وتعزيز الصكوك المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار والقضاء على أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، يكرر وفدي نداءه للتغلب على الجمود الذي يكتنف المفاوضات بشأن المعاهدات ذات الصلة التي تدعم منع الانتشار النووي، ولاتخاذ مواقف أكثر إيجابية في إطار مؤتمر نزع السلاح. ومن شأن هذا، في رأينا، أن يهيئ أساسا مؤاتيا لعملية أكثر نشاطا لنزع السلاح، قد تؤدي إلى اعتماد تدابير يمكن تنفيذها والتحقق منها لنزع السلاح النووي في المستقبل.

إن إحراز المزيد من التقدم نحو إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والاتفاقات الناتجة عن الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، والتنفيذ المرحلي والكامل لقرارات مؤتمر عام ٢٠٠٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، والحفاظ على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، والاختتام الناجح للمفاوضات بشأن البروتوكول التابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وتعزيز الجهود الرامية إلى منع انتشار القذائف، والتقيد العالمي بكل الاتفاقات المتعلقة بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل، كل هذه، في رأينا، عناصر أساسية لبلوغ هذه الغاية.

وفي ميدان الأسلحة التقليدية، يؤيد بلدي تماما جهود المجتمع الدولي لتعزيز الصكوك القانونية المتعددة الأطراف الرامية إلى تقليل معاناة المقاتلين والمدنيين في الصراعات المسلحة. وعلى أساس هذه الاتفاقية، صدقت جمهورية مولدوفا في العام الماضي على اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وعلى اتفاقية حظر وتقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة لعام ١٩٨٠، ووافقت على التقيد بثلاثة من بروتوكولاتها – البروتوكولات الأول والثالث والرابع. وعلاوة على ذلك، صدق برلماننا هذا العام على البروتوكول الثاني، بصيغته المعدلة في ٣ أيار/مايو ١٩٩٦. ولا شك أن المؤتمر المقبل لاستعراض اتفاقية حظر وتقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة سيوفر فرصة جيدة لتقييم مختلف البروتوكولات.

وعلى نحو مماثل، نؤيد التدابير التي تسهم في قدر أكبر من الشفافية وبناء الثقة بين الدول. وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وآلية الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية أداتان مفيدتان في هذا السياق. ومن أجل تحقيق مشاركة عالمية، قدم بلدي هذا العام البيانات والمعلومات المطلوبة عن النفقات العسكرية وواردات وصادرات الأسلحة التقليدية، وسيواصل تقديمها في المستقبل.

ومن المنطلق ذاته، دعم بلدي تماما المبادرات الإقليمية الرامية إلى تحسين الضوابط على التكديس المفرط أو البيع غير المشروع لمجموعة متنوعة من الأسلحة التقليدية. ولقد رحبنا بتعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في عام ١٩٩٩، الذي مثل إسهاما هاما في الأمن الأوروبي. ونتيجة لذلك، تم تدمير عشرات الآلاف من قطع المعدات التي تقيدها المعاهدة في منطقتنا بموجب المعاهدة والوثائق الملحقة بها.

وفي هذا الصدد، أود التأكيد على أن حكومتي شجعتها الجهود التي بذلها الاتحاد الروسي مؤخرا لخفض معداته التي تقيدها المعاهدة والموجودة في منطقة ترانسدنيستر في بلدنا. ونظرا للتقدم الكبير الذي تم بالفعل إحرازه فنحن بالطبع نأمل أن تُستكمل عملية تدمير أسلحة القوات الأجنبية أو إزالتها قبل الاجتماع الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي سيُعقد في بوخارست في شهر

كانون الأول/ديسمبر هذا. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أعرب عن امتناننا لأعضاء المنظمة الذين يسهمون ماليا في الصندوق الطوعي الذي أنشئ وفقا لقرارات اسطنبول لمساعدة عملية تدمير الأسلحة أو سحبها.

ومن التطورات المرحب بها اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه برنامج عمل يرمي إلى مكافحة تكديس وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المزعزعين للاستقرار. ونحن نرى أن التنفيذ الكامل لجميع التدابير التي يتضمنها البرنامج سوف ييسر بالطبع الجهود المبذولة حاليا لتحقيق التسوية السلمية لصراعات عديدة في جميع أنحاء العالم، بما فيها منطقة ترانسدنيستر في بلدي، التي يسيطر عليها نظام انفصالي، وهي منطقة معروفة للأسف بإنتاجها غير القانوني لأنواع مختلفة من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبالاتجار غير المشروع بها.

ختاما لكلمتي، أود أن أعيد التأكيد على أن جمهورية مولدوفا ستواصل التعاون البناء في البحث عن حلول قد يتم التوصل إليها في مجال نزع السلاح. ووفدي إذ يأخذ ذلك في الاعتبار يود أن يعرب عن استعداده للإسهام بأفضل شكل ممكن في إنجاح الدورة الحالية للجنة الأولى.

السيد إنغو إنغو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ، سيدي، بالإعراب عن تهنئة وفد الكاميرون القلبية لكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. إن انتخابكم شرف لبلدكم، هنغاريا، الذي تربطه بالكاميرون علاقات ممتازة. كما أنه يشهد على التقدير الكبير لغزارة خبرتكم ولمهارتكم الدبلوماسية الكبيرة. ولا يشك وفدي في أن عملنا سيُتوج بالنجاح في ظل قيادتكم. وأطمئنكم على كامل دعمنا لكم وتعاوننا معكم في أدائكم لعملكم.

ونهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين. ونعرب عن امتناننا للعمل الممتاز الذي اضطلع به سلفكم، السفير ميا ثان، خلال الدورة الخامسة والخمسين. أخيرا، نود أن نشكر السيد جايانثا دانابالا على جهوده وخاصة على الملاحظات وثيقة الصلة التي قدمها في بداية أعمالنا.

لقد أصابت الهجمات الإرهابية البغيضة على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ العالم كله بصدمة شديدة. وأدانت الكاميرون حكومة وشعبا، من خلال الرئيس بول بيا، هذه الأعمال الفظيعة إدانة شديدة. ويعيد وفدي التأكيد على هذه الإدانة. كما أنه يعرب للحكومة والشعب الأمريكيين، وكذلك لأسر الضحايا، عن تعازيه القلبية وتعاطفه الشديد.

ويجد بلدي في هذه الأحداث المحزنة فرصة لكي يجدد بعزيمة أكبر التزامه بالانضمام إلى بقية المجتمع الدولي في حرب لا هوادة فيها ضد الإرهاب.

ومن الواضح أن التطورات الأخيرة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي لا تبعث على التفاؤل. مرة أخرى، يجب أن نشجب زيادة الإنفاق على التسلح في العالم، والذي يقدر بأكثر من ٨٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٠.

وفي المجال النووي، لم تترسخ خطى توجهات العام الماضي الواعدة. وإن الأمل الذي ولدته النتائج المشجعة للمؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠٠٠، والالتزامات التي تعهد بها رؤساء دول وحكومات العالم في مؤتمر قمة الألفية، خاصة بشأن نزع السلاح النووي، ظل بدون متابعة بعمل ملموس.

الصورة تبدو قاتمة أكثر. فلقد التزمت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالمضي قدما نحو الإزالة التامة لترساناتها النووية. كما أنها وافقت على اتخاذ سلسلة من التدابير لتحقيق نزع السلاح النووي والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي، لا سيما من خلال المزيد من الشفافية والخفض الإضافي للأسلحة النووية الاستراتيجية وتقليص أولوية الأسلحة النووية في السياسات الدفاعية. فما الذي حدث بالفعل؟ ظلت هذه الالتزامات بصفة أساسية حبرا على ورق. علاوة على ذلك، تتم إضاعة الوقت في مفاوضات نزع السلاح لدرجة أن مجلس الأمم المتحدة الاستشاري لمسائل نزع السلاح تكلم عن أزمة في الدبلوماسية متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

ومؤتمر نزع السلاح، المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد على نزع السلاح، أخفق هذا العام مرة أخرى في التوصل إلى اتفاق يحظر المواد الانشطارية المستخدمة في صناعة الأسلحة. علاوة على ذلك، لم تدخل اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد. ومن مجمل الدول الـ ٤٤ المطلوب تصديقها على الاتفاقية حتى تدخل حيز النفاذ لم تودع صكوك التصديق عليها سوى ٣١ دولة. وأخيرا، أصبح الشك في حالة العلاقات الاستراتيجية بين الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية واستقرار الاتفاقات في هذا المجال أمرين يسببان قلقا شديدا للمجتمع الدولي.

وليست الحالة بالنسبة لأسلحة التدمير الشامل الأخرى أفضل حالا. ففي تموز/يوليه ٢٠٠١ لم تسفر المفاوضات التي عُقدت في جنيف حول بروتوكول للتحقق يستهدف تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة عن شيء. وبالرغم من إحراز بعض التقدم، ما زالت هناك خلافات شديدة حول الزيارات الميدانية وعمليات النقل ومراقبة الصادرات.

ولا يزال عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يواجه صعوبات عديدة، مثل النتائج المخيبة للآمال لبرامج تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية، وتردد بعض الدول في الوفاء بواجبها في الإعلان والشفافية، وقلة التعاون. ولقد دخلت اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيز النفاذ، ولكنها بعيدة عن كونها عالمية الانضمام.

وإن وجود كميات كبيرة من أسلحة الدمار الشامل يلقي بثقله على البشرية مع ما يرافق ذلك من خطر مروع يتمثل في القضاء عليها. وتهديدات الإرهابيين التي يعبئ المجتمع الدولي نفسه حاليا لمواجهتها تلقي ضوءا جديدا على حقيقة هذا الخطر؛ فلقد تحولت من مجرد تخمينات إلى واقع في حياتنا اليومية. ولن يكون ممكنا توفير الحماية الحقيقية للبشر من الخطر المروع للهجمات الإرهابية إلا بالإزالة الشاملة والحظر الكامل لأسلحة الدمار الشامل.

لذلك تناشد بلادي الدول مناشدة قوية أن تعمل بسرعة على تنفيذ الالتزامات التي تعهدتها خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، ومؤتمر قمة الألفية. ونناشد الدول التي لم تنضم بعد إلى مختلف الاتفاقيات الدولية لحظر أسلحة الدمار الشامل أن تفعل ذلك بغية كفالة دخولها حيز النفاذ والتقيد بها على صعيد عالمي. ونحن ندعو إلى عقد المؤتمر المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ قريبا؛ فلقد كان موعد انعقاده أساسا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك. في غضون ذلك، من الأساسي أن يستمر احترام الوقف الاختياري الحالي للتجارب النووية. وإبرام معاهدة ملزمة قانونيا بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية هو أحد

الأهداف التي تتصف بمنتهى الأولوية والتي على المجتمع الدولي أن يحققه في هذا الميدان. ويحدو وفد بلادي الأمل في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من تحقيق توافق في الآراء على برنامج عمله خلال الدورة المقبلة. ولقد حان الوقت كي تظهر الدول إرادتها السياسية بشأن هذا الموضوع. فلم يعد هناك وقت للمماطلة.

إن ما يجدر ذكره من عدم إحراز تقدم في موضوع أسلحة الدمار الشامل ليس بأي حال السبب الوحيد لاهتمام المجتمع الدولي بمسائل نزع السلاح. فانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والدمار الذي تخلفه في عدة أنحاء من العالم يسترعيان اهتمام المجتمع الدولي على نحو متزايد. ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي انعقد في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ في نيويورك، سجل نهاية عملية طويلة من زيادة الوعي بالآثار القاتلة والهدامة المترتبة على الأسلحة الخفيفة، وكان نقطة البداية لإجراء حشد كبير لمختلف أطراف المجتمع الدولي – أي الدول، والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني – من أجل مكافحة هذه الآفة. وعلى رغم الجهود الحثيثة التي بذلت، لم يتوصل المؤتمر، مع الأسف، إلى تحقيق توافق في الآراء على مسألة مراقبة امتلاك الأفراد للأسلحة الخفيفة المنتجة لأغراض عسكرية ولا على مسألة بيع ونقل هذه الأسلحة إلى كيانات غير الدولة.

ولا تزال الكاميرون مقتنعة بأن إحراز التقدم ضروري بشأن هذه المسألة. وإننا على اقتناع كبير بذلك لأن برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر أكد على الصلات القائمة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة وبين الأنشطة الإرهابية. وتوقع برنامج العمل اتخاذ تدابير ملموسة على الصعد الدولية والإقليمية والعالمية لمنع وكبح وإزالة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ولقد أنشأ أيضا إطارا للتعاون يتعلق بشتى أطراف المجتمع الدولي في هذا الكفاح. وبلدي يرحب بذلك. وتسره أيضا الالتزامات التي تعهدتها شتى البلدان التي شاركت في المؤتمر القاضية بتنفيذ برنامج العمل بحسن نية. فذلك يشكل مدعاة حقيقية للأمل لدى البلدان والشعوب التي تعاني يوميا من الدمار الناجم عن الأسلحة الخفيفة.

وتعلق الكاميرون أهمية خاصة على الجهود الآيلة إلى نزع السلاح، واتخاذ تدابير لبناء الثقة على الصعيد الإقليمي. والمنظمات الإقليمية ومراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح تضطلع في هذا الصدد بدور محمود يستحق تأييد المجتمع الدولي برمته. وترحب بلادي بالجهود التي يبذلها في هذا الصدد المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا، الذي يتخذ من لومي مقرا له. ومع ذلك، فإن المركز ما زال يواجه صعوبات مالية خطيرة تمنعه من العمل بصورة كاملة. وتهيب الكاميرون بالمجتمع الدولي أن يسهم في الصندوق الاستئماني الخاص المنشأ لتعزيز أنشطة المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا.

إن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، التي أنشأها الأمين العام في عام ١٩٩٢، تستحق دعما مشابها من المجتمع الدولي. فلقد اكتسبت اللجنة، منذ إنشائها، شهرة للجهود الحميدة التي تبذلها لتحقيق السلم والأمن في وسط أفريقيا، ولا سيما اتخاذ تدابير بناء الثقة وتعزيز التعاون في المسائل الأمنية بين البلدان الواقعة في المنطقة دون الإقليمية. وأبرم برعايتها ميثاق عدم الاعتداء وميثاق المساعدة المتبادلة بين بلدان وسط أفريقيا، وأنشئ مجلس السلم والأمن لوسط أفريقيا. ونود أن نشكر الأمين العام، ولا سيما إدارة شؤون نزع السلاح، على الدعم الكبير الذي قدمه إلى أنشطة اللجنة الاستشارية الدائمة. ونناشد أيضا المجتمع الدولي تقديم المزيد من

الإسهامات الكبيرة للصندوق الاستئماني الخاص التابع للجنة، كي يتمكن من تنفيذ برنامج عمله بفعالية.

ويتصف عمل لجنتنا المكرسة للسلم والأمن الدوليين بأهمية خاصة في الدورة السادسة والخمسين. وبلادي على استعداد الآن، كما كانت في الماضي، لتسهم إسهاما بناء بالتعاون مع الدول الأخرى.

السيد أبليان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أتقدم بتهانئي إليكم، سيدي، وإلى أعضاء المكتب، على انتخابكم لرئاسة اللجنة.

إن الأهداف الرئيسية والجوهرية لعملية نزع السلاح تمثلت خلال العقود الماضية في القضاء الكامل على جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، وإجراء خفض كبير في الأسلحة التقليدية. ومع ذلك نواجه الآن تحديا صعبا آخر. فالإرهاب الدولي تصدر بسرعة جدول أعمال الأمن الدولي.

نحن نعتقد بأن من صلب مسؤولية هذه اللجنة النظر في اتخاذ تدابير ترمي إلى منع وإزالة التهديدات للسلم والأمن الناجمة عن كيانات إرهابية أو متطرفة على مستوى أدنى من الدولة. ونرى أن الأمم المتحدة بإمكانها أن تضطلع بدور كبير في هذا الصدد عن طريق آلياتها القائمة، بما في ذلك آليات تحديد الأسلحة. ونود أن نشيد بالإجراءات التي اتخذها الأمين العام لتوجيه جهود الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها في مكافحة هذه الآفة في القرن الحادي والعشرين.

بيد أن فعالية الإجراءات المتضافرة في هذا المجال يجب أن تعززها كل دولة باتخاذ التدابير الضرورية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وكما قال بحق الأمين العام في خطابه خلال مناقشة التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي.

”المهم الآن أن نبني على موجة التضامن الإنساني هذه لكي نكفل الاحتفاظ بالزخم ولكي نرسم استراتيجية عريضة النطاق وشاملة، وفوق كل شيء مستدامة لمكافحة الإرهاب واستئصاله من عالمنا“ (A/56/PV.12، الصفحة ٣)

وتؤيد أرمينيا دوما جميع الاتفاقيات المتعددة الأطراف والخطوات العملية الرامية إلى حظر أسلحة الدمار الشامل وخفض الخطر النووي. ونحن ننظر إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها أداة عالمية تقريبا للنهوض بنزع السلاح النووي. ونتيجة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، الذي اتفقت فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية على ”تعهد قاطع“ بتحقيق القضاء الكامل على ترساناتها النووية، أثبتت أن معاهدة عدم الانتشار هي الأساس القانوني الرئيسي والأشد فعالية للإجراءات الرامية إلى حظر ومنع انتشار الأسلحة النووية.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي أحد الإنجازات الرئيسية لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ومع تنامي قائمة الموقعين والمصدقين عليها، أصبحت المعاهدة أداة دولية رئيسية مناهضة لإجراء تجارب نووية أخرى. ويحدونا الأمل أنه رغم تأجيل المؤتمر المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، فلن تدخر جميع البلدان وقتا وجهدا من أجل إنقاذ مناطقها والعالم بأسره من تهديد العنف النووي.

وتشكل معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ ركنا هاما لإطار نزع السلاح القائم، وهي تؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن الدولي. وعلى رغم إدراكنا أن الدفاع الوطني بالقذائف هو استجابة مباشرة للتهديد المتنامي الذي يشكله انتشار القذائف، فإننا نميل أيضا إلى مشاطرة العديد من الدول موقفها القاضي

بوجوب بذل كل جهد للحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيد العالمي.

ونعتقد أن نشر هذه المنظومة سيعرض عملية نزع السلاح بأكملها للخطر وسيرسل إشارة خاطئة إلى أنظمة نزع السلاح الأخرى. ونرحب أيضا بإجراء تعديل توافقي على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية، مع الأخذ في الاعتبار على النحو الواجب مصالح جميع الأطراف المعنية والمشاكل التي تنشأ فيما يتعلق بانتشار القذائف وتكنولوجيا القذائف، وكذلك أسلحة الدمار الشامل.

وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عنصر هام في عملية نزع السلاح بأكملها. وإننا نؤيد إنشاء هذه المناطق، شريطة أن يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح. وستؤيد أرمينيا أي اقتراح جديد لإنشاء هذه المناطق عندما يتم التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول المعنية. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه يجب التوصل إلى توافق الآراء هذا قبل السعي إلى النظر في الموضوع على المستوى الدولي.

وخلال العقود الأخيرة ظل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وأعلنت أرمينيا مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة باعتبارها أولوية لأمنها الوطني. وخلال السنوات القليلة الماضية ظللنا نعمل بنشاط مع شركائنا الدوليين لاعتماد تشريع وطني مناسب لضبط الصادرات وتعزيز مراقبة الحدود.

وقد مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه تقدما هاما في العمل الدولي لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نرى أنه من أجل تشجيع وتعزيز النهج العالمي لحل مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستفيد من الوثائق المعتمدة في المؤتمر.

والهجمات الإرهابية الأخيرة قد ركزت انتباه المجتمع الدولي على التحدي المعقد المتمثل في الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وهذا التهديد يمثل تحديا لا يمكن مواجهته إلا من خلال توافر الإرادة السياسية والموارد اللازمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتعزيز الأدوات القائمة في هذا المجال.

وبعد دخول اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، تم الشروع في التشغيل بصورة فعالة لآلية معقدة تتعلق بالتحقق ووسائله. ويجب أن تكون أنشطة التحقق الفعال المتعلقة بالاتفاقية نموذجا جيدا للأنظمة الأخرى لتحديد الأسلحة.

والأحداث المأساوية الأخيرة تعطي أولوية عظمى لجهودنا الرامية إلى مكافحة الانتشار وتحقيق إزالة الأسلحة البيولوجية والكيميائية في أقرب وقت ممكن. ولا يزال وضع بروتوكول فعال لتعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية أولوية عالية بالنسبة لنا. وهذا سيقتضي التزاما سياسيا جوهريا رفيع المستوى من كل الأطراف المعنية في المفاوضات الرامية إلى تطوير نظام قوي للامتثال يعزز المبدأ العالمي لمكافحة الأسلحة البيولوجية.

إن مشكلة الألغام الأرضية تشكل تهديدا كبيرا للاستقرار السياسي والاجتماعي. واتفاقية أوتاوا لحظر استعمال، وتخزين، وإنتاج، ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، والحظر التام الذي تم الاتفاق عليه في أوسلو كجزء من عملية أوتاوا أحدثا فرقا كبيرا في

هذا المجال. ولكن كما ذكرنا من قبل، إن مشاركة أرمينيا الكاملة في اتفاقية أوتاوا مشروطة بتوفر مستوى التزام سياسي مماثل من الدول الأخرى في المنطقة.

وأخيرا، فإن أرمينيا تعتبر مؤتمر نزع السلاح المحفل الملائم للتفاوض بشأن الصكوك العالمية لنزع السلاح. ونجاح التفاوض بشأن اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية مثال واضح على قدرة المؤتمر على وضع صكوك دولية تهدف إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. وكدلالة على التزامنا بمبادئ نزع السلاح، قدمت أرمينيا طلبها لنيل العضوية الكاملة في المؤتمر. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من تجاوز المأزق الراهن بشأن موضوع إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفي أن يبدأ المؤتمر في نفس الوقت المفاوضات المتعلقة بحظر نقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

السيد سينجيزر (تركيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لترؤس أعمال اللجنة الأولى. وإني واثق بأن اللجنة، تحت قيادتكم المقتدرة، سيجري توجيهها بنجاح خلال جدول أعمالها الصعب.

إن المذبحة التي تعرضت لها الولايات المتحدة وحضارتنا في ١١ أيلول/سبتمبر مسألة لا توصف. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أعمق مشاعر المؤاساة والتعازي من أمتنا إلى شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. والولايات المتحدة صديق وحليف مقرب جدا لتركيا. ولكن فيما يتعلق بالإرهاب، ينبغي أن أقول إن هناك أمرا يتجاوز هذه العلاقة. فخلال السنوات التي اتسمت بالقلاقل في مكافحتنا للإرهاب، وقفت الولايات المتحدة دائما إلى جانب تركيا، وأحيانا وحدها. والآن، في ساعة حاجتها، تقف تركيا بقوة إلى جانب الولايات المتحدة.

لقد أثبتت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر مرة أخرى ضرورة النظر في نزع السلاح وعدم الانتشار على أساس متعدد الأطراف وعام بغية منع الإرهابيين ومنظماتهم من الحصول بأي حال على وسائل أكثر قوة.

وتفهم تركيا تحديد الأسلحة وعملية نزع السلاح كبعد هام من سياستها الأمنية الوطنية. وكنتيجة طبيعية لذلك، نولي أهمية كبيرة للوفاء بالالتزامات الناشئة عن الاتفاقات والترتيبات الدولية. ونحن ملتزمون بالهدف المتمثل في نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وينبغي السعي إلى تحقيق هذا الهدف بواقعية من خلال نهج متوازن يشمل إجراءات تتعلق بالأسلحة النووية والتقليدية على السواء.

وفي ميدان تحديد الأسلحة التقليدية، تولي تركيا أهمية قصوى للمعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي ما زالت تؤدي دورا محوريا في النظام الأمني الأوروبي وتسهم إسهاما لا غنى عنه في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة تطبيقها بل وفيما وراءها. وعلى هذا النحو، فهي توصف عن حق بأنها حجر الزاوية في الأمن الأوروبي. ومنذ دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ، كان أثرها على الساحة الأمنية بارزا وكبيرا. وقبل حوالي سنتين، اختتمت الدول الأطراف بنجاح عملية طويلة وشاقة لتكييف المعاهدة مع الظروف الجديدة. وشاركت تركيا وأسهمت بنشاط في عملية التكييف، التي بلغت أوجها في التوقيع على اتفاق التعديل الذي تشرفنا باستضافته في اسطنبول. ونعتقد أن المعاهدة في شكلها الجديد، والتي تدخل حيز النفاذ بعد مصادقة ٣٠ دولة طرفا عليها، ستزيد من تعزيز وكفالة استمرار سلامة الأمن والاستقرار في أوروبا. وبالمثل، نولي أهمية لدخول اتفاق التعديل الموقع عليه في اسطنبول حيز النفاذ في الوقت المناسب. وتحقيقا لهذه الغاية، نتوقع أن تعمل كل الدول الأطراف على تهيئة الظروف اللازمة للمصادقة

على هذا الاتفاق. وفي انتظار دخول اتفاق التعديل حيز النفاذ، يتسم الامتثال الكامل للمعاهدة القائمة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، بأهمية حيوية.

وتعتبر تركيا تدابير بناء الثقة والأمن عناصر مكملة لجهود نزع السلاح على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وفي هذا السياق، تشكل وثيقة فيينا صكا هاما لتدابير بناء الثقة والأمن، يسهم بفعالية في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الأمن والتعاون في أوروبا.

وإذ ندرك التهديد الخطير الذي يشكله للأمن والسلم الدوليين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأثر المزعزع للاستقرار للنقل غير المشروع لهذه الأسلحة على الصعيد الإقليمي، فإننا نولي أهمية للجهود الرامية إلى السيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونسهم بنشاط في هذه الجهود، التي لم تشملها بعد ترتيبات نزع السلاح المتعددة الأطراف. والتدفق غير المشروع لهذه الأسلحة إلى المجرمين والجماعات الإرهابية وتجار المخدرات يشكل قلقا خاصا لتركيا، ومنع عمليات النقل هذه من بين أولويات سياستها الأمنية. وبالنظر إلى أن أكثر من ٩٠ في المائة من ضحايا الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هم من المدنيين، فإن استعمال هذه الأسلحة لا يزال يشكل شاغلا إنسانيا متزايدا. ونعتقد أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، قد وفر فرصة جيدة للنظر في إيجاد سبل فعالة لمكافحة تكديس وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما ينجم عنهما من زعزعة للاستقرار.

ومن ثم، تشارك تركيا بنشاط في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وفي هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي تتناول منع انتشار الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة وتكديسها على نحو يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وبغية أن تكون المراقبة الدولية أكثر فعالية، تشجع تركيا على الشفافية في نقل الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، تنادي تركيا بتوسيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ليشمل فئات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤيد تركيا أيضا المبادرات المماثلة في إطار ترتيبات فاسينار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج وكذلك الضوابط التي وضعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وعلى الرغم من الآمال الجديدة في تهيئة بيئة أكثر أمنا التي انتعشت نتيجة انتهاء الحرب الباردة، واجه العالم أيضا انتشار الصراعات الإقليمية والعداءات المسلحة، وشهد اتجاها نحو انتشار تكديس منظومات الأسلحة المتطورة بشكل يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. إن انتشار هذه الأسلحة ووسائل إيصالها تهديد واضح يواجه دولنا بشكل متزايد. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع تدابير شاملة وفعالة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، فإن بعض البلدان، وإن كانت قليلة العدد، ما زالت تسعى إلى حيازة الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والتكنولوجيات ذات الصلة أو تواصل تحسين ما لديها منها. فضلا عن ذلك، فإن التحسينات المطردة في مدى القذائف التسيارية ودقتها تجعل خطر الانتشار أشد لأنها تجعل أسلحة الدمار الشامل أيسر استخداما. والشرق الأوسط وشمال أفريقيا هما موطن أعلى تركيز للأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وبرامج القذائف أكثر من أي منطقة أخرى من العالم.

وبغية فهم السبب وراء هذا الانتشار العالي المستوى في الشرق الأوسط، يجدر بنا أن ننظر في الأسباب الجذرية للمشكلة من منظور أوسع. ونلاحظ أنه ردا على القدرات

المفترضة لأسلحة الطرف الآخر أو لبلد مجاور، تكثف بلدان المنطقة جهودها التسليحية، مما يؤدي إلى استدامة الحلقة المفرغة التي من شأنها زعزعة الاستقرار. لذا، فإننا نرى أن أي جهد ذي مصداقية لإيجاد حل دائم لمشكلة الانتشار في الشرق الأوسط يجب أن يعالج في المقام الأول مسألة القضاء على كل أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. ونعتقد أن اتفاقات تحديد الأسلحة وأنظمة عدم الانتشار ستواصل كبح انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. ونرى أن من الأهمية الفائقة أن توقع بلدان المنطقة كافة على جميع المعاهدات والاتفاقات الدولية الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، وأن تصدق عليها وتنفِّذها تنفيذا كاملا.

إننا ندرك جميعا أن الكثير من التكنولوجيات المرتبطة ببرامج أسلحة الدمار الشامل لها تطبيقات مدنية أو عسكرية مشروعة. ومع استمرار الانتشار على الصعيد الدولي للتكنولوجيا والخبرة المزدوجة الاستخدام فإن احتمالات الإرهاب النووي والبيولوجي والكيميائي تتزايد هي أيضا. والسهولة النسبية التي يمكن بها إنتاج هذه الأسلحة، مقترنة مع رغبة بعض الدول في التعاون مع الإرهابيين أو المتطرفين أو عصابات الجريمة المنظمة، تزيد قلقنا من إمكانية وقوع مثل هذه الأسلحة، لا سيما الأسلحة البيولوجية والكيميائية، في أيدي غير مرغوب فيها.

ونلاحظ مع القلق عمليات النقل المستمرة لأسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيا المستخدمة في صناعة القذائف. وإذا استمر هذا الاتجاه قد يصبح المشترون الأوائل لهذه المواد سببا في ظهور ناشرين محتملين آخرين للأسلحة خلال العقد المقبل. ولهذا، نؤمن أيضا بضرورة توخي اليقظة التامة في نقل المواد والتكنولوجيا الحساسة إلى المناطق ذات الحساسية الخاصة، مثل الشرق الأوسط. وعلى حين أن المسؤولية الأساسية عن التعاون الدولي الفعال لمنع الانتشار تقع على عاتق البلدان الموردة أساسا، ينبغي للبلدان الواقعة على طرق النقل أن تتحمل نصيبها من المسؤولية أيضا وأن تتعاون مع الموردين لمنع الحصول غير المأذون به على هذه المواد والتكنولوجيات.

إن تركيا ترغب في أن ترى كل البلدان في منطقتنا وما وراءها تتشاطر أهداف منع الانتشار وتعمل مجتمعة من أجل تحقيقها. وبعد إنشاء الأنظمة اللازمة لمراقبة الصادرات على الصعيد الوطني، انضمت تركيا إلى مجموعة الموردين النوويين وأصبحت عضوا في المجموعة الأسترالية. وقد اضطلعت تركيا أيضا بمسؤولياتها في إطار اتفاق فاسينار ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وانضمت إلى لجنة زانغر. ومن شأن ذلك أن يُكمِّل الالتزامات التي تعهدنا بها بموجب معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وكدليل آخر على سياستنا في مجال عدم الانتشار، أصبحنا من أوائل الموقِّعين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتركيا من بين البلدان الـ ٤٤ التي يلزم تصديقها من أجل نفاذ تلك المعاهدة. وإننا ندرك تماما المسؤولية الخاصة المناطة بنا في خدمة جهود عدم الانتشار على الصعيد الدولي، وبذلنا قصارى جهدنا من أجل التصديق المبكر على المعاهدة. وقد اكتملت عملية التصديق في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وأودع صك التصديق لدى الأمين العام في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠. والدعم المقدم لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب البرلمان التركي وتصديقه السريع عليها هما دليل واضح على توافق الآراء السائد في الفرعين التشريعي والتنفيذي دعما للجهود الوطنية والدولية الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ونعتقد أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ سوف يتيسر كثيرا من خلال تصديق البلدان التي وقّعت على المعاهدة، ولا سيما تلك البلدان التي أجرت تجارب على الأسلحة النووية في الماضي. ونرى أن المؤتمر المقبل لتيسير إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيتيح محفلا مناسبا للمجتمع الدولي لكي يؤكد مرة أخرى تأييده للمعاهدة.

إن التنفيذ الفعَّال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيكون مفيدا بالتأكيد للنظام العالمي لمنع الانتشار النووي ولركيزته الأساسية، معاهدة عدم الانتشار. وإننا نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معلما في نظام عدم الانتشار النووي وأساسا لا غنى عنه من أجل تحقيق نزع السلاح النووي. ومعاهدة عدم الانتشار التي ترسي قاعدة عالمية لمنع الانتشار النووي بدولها الأطراف الـ ١٨٧، هي واحدة من أبرز المعاهدات في كل العصور. لقد أحرز تقدم كبير حقا في ميدان نزع السلاح النووي منذ مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥. والتمديد اللانهائي للمعاهدة جعلها عنصرا دائما في صرح الأمن العالمي. وتركيا كانت على الدوام من المؤيدين المتحمسين لمعاهدة عدم الانتشار وأهدافها السامية. ونحن نتقيد بكل دقة بأحكام تلك المعاهدة.

إن المؤتمر الأخير لاستعراض المعاهدة المعقود في نيويورك في عام ٢٠٠٠ أتاح أول فرصة للنظر تفصيلا في نفاذ المعاهدة منذ تمديدها إلى ما لا نهاية. ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر بتوافق الآراء بعد مفاوضات مكثفة. وتود تركيا أن تشارك أيضا على نحو بنَّاء في الأعمال التحضيرية لعملية استعراض المعاهدة، التي ستبدأ في ربيع عام ٢٠٠٢، بغية كفالة نجاح مؤتمر الاستعراض التالي، المزمع عقده في عام ٢٠٠٥.

ونلاحظ مع الارتياح أن ١٨٧ بلدا أكدت مرة أخرى استمرار أهمية وحيوية نظام منع الانتشار النووي على النحو الذي حددته المعاهدة. ونرحب أيضا بإعادة تأكيد الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزامها القاطع بإزالة ترساناتها النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة، رغم عدم وضع جدول زمني محدد لذلك. والأحكام الواردة في الوثيقة الختامية بشأن زيادة تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وزيادة الشفافية، وخفض حالة العمليات للأسلحة النووية، كلها خطوات تعتبرها تركيا إيجابية. ونظرا لقرب تركيا من الشرق الأوسط، فإننا نعلِّق أهمية على تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥، والذي يطالب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، وهو ما أعيد تأكيده في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ في القسم المعنون ''قضايا إقليمية''.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تبرم بحرية بين الدول في المناطق التي تنتمي إليها من شأنه أن يعزز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وستواصل تركيا دعم إنشاء مثل هذه المناطق كلما كان ذلك ممكنا ومجديا. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات التي اتخذتها الدول لإبرام معاهدات أخرى لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية – خاصة المبادرة التي أطلقتها أوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان في بيشيك عام ١٩٩٨ لإنشاء منطقة كهذه في آسيا الوسطى. ونحن نتعهد بدعمنا الكامل لهذه المبادرة الجديرة بالثناء ونشجع جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية على أن تعمل بشكل بنَّاء من أجل تحقيقها.

ويتم التأكيد مرة أخرى على الدور الرئيسي الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضمن إطار نظام عدم

الانتشار النووي في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. والحقيقة أن هذه الوثيقة، المعتمدة بتوافق الآراء، تعكس الثقة بالعمل المنوط بالوكالة بموجب مواد عديدة في المعاهدة وتعيد التأكيد عليه. ولقد ذكرت تركيا مرارا الأهمية التي نوليها للبدء السريع بدخول تدابير الوكالة للضمانات المعززة حيز النفاذ. وبناء عليه، وقعنا البروتوكول الإضافي لاتفاق ضماناتنا ونتخذ خطوات للتصديق المبكر عليها.

وترى تركيا أن مؤتمر نزع السلاح لا بد أن يحتفظ بدوره بوصفه المحفل الأوحد للتفاوض متعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. ولكن عدم إحراز تقدم في المؤتمر طوال السنوات الثلاث الماضية كان سببا رئيسيا لخيبة أملنا. وإننا نرى أنه ينبغي أن نتفادى إعطاء الانطباع الخاطئ بأن مؤتمر نزع السلاح يتحول إلى هيئة غير فعَّالة.

وكنا نأمل أن يكون المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٠ مصدر إلهام في بداية دورة عام ٢٠٠١. ولكن آمالنا لم تتحقق بسبب بعض الآراء المتباعدة بشأن برنامج عمل نزع السلاح. وبالرغم من أننا وصلنا إلى مرحلة تم فيها الاتفاق على أغلب عناصر برنامج العمل، إلا أن هناك قضيتين معلقتين – ألا وهما نزع السلاح النووي ومنع قيام سباق للتسلح في الفضاء الخارجي – كانتا في حاجة إلى المزيد من الدراسة. ومن رأينا أنه ينبغي لهذا ألاَّ يمنعنا من إنشاء آليات معنية بالبنود التي اتفقنا عليها بالفعل، بينما نواصل على نحو متزامن مناقشاتنا بشأن البنود الأخرى. وينبغي الحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن من خلال عملية طويلة وشاقة.

ونظرا لموقعنا الجغرافي المعرض لمخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، ترى تركيا أن واجبنا الملح الآن ينبغي أن يتمثل في اغتنام كل فرصة لدفع عجلة مؤتمر نزع السلاح قدما.

واتفاقية الأسلحة الكيميائية هي اتفاقية فريدة من نوعها، حيث تستهدف أحكامها حظر فئة من أسلحة الدمار الشامل بأكملها والقضاء عليها في إطار تحقق ومراقبة دوليين صارمين وفعالين. ومنذ بدء نفاذ الاتفاقية نجد أن زيادة عدد الدول الأطراف فيها أمر مشجع وتركيا طرف في الاتفاقية منذ عام ١٩٩٧، وهي تلتزم التزاما قويا بأهدافها. ولقد أجرينا التعديل اللازم في تشريعاتنا الوطنية لتلبية متطلبات الاتفاقية. وأعيد التأكيد على امتثالنا الكامل لأحكام الاتفاقية خلال زيارة تفتيشية لمنشآت شركة الياغا للصناعات البتروكيميائية في الصيف الماضي. كما أننا نحاول تشجيع بلدان أخرى، لا سيما البلدان المجاورة لنا التي لم توقع بعد على الاتفاقية أو لم تصدق عليها، على أن تصبح أطرافا فيها. وتركيا عازمة على مواصلة جهودها في المستقبل لضمان عدم انتشار مثل هذه الأسلحة.

وتعي تركيا الخسائر البشرية والمعاناة الإنسانية الناتجة عن الاستخدام غير المسؤول والعشوائي للألغام. وإننا نولي أهمية لمعاهدة حظر الألغام ونعتبرها أحد المنجزات الرئيسية للمجتمع الدولي من أجل القضاء التام على الألغام المضادة للأفراد. ومع ذلك فإن الحالة الأمنية في المنطقة المحيطة بتركيا مختلفة بشكل واضح عن الحالة التي يواجهها أنصار عملية أوتاوا. وقد منعنا ذلك من التوقيع على المعاهدة. وتجلى التزامنا بأهداف المعاهدة في مشاركتنا في الاجتماعات الأولى والثانية والثالثة للدول الأطراف، التي عُقدت في مابوتو وجنيف وماناغوا في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وبدأت تركيا أيضا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ تنفيذ وقف اختياري وطني يحظر بيع ونقل الألغام المضادة للأفراد، وفي عام ١٩٩٨ تم تمديد هذا الوقف إلى عام ٢٠٠٢. وقمنا فعلا بإزالة حوالي ٠٠٠ ٨ لغم. علاوة على

ذلك، بادرت تركيا بإجراء عدد من الاتصالات مع بعض البلدان المجاورة بغية السعي إلى إنشاء نظام خاص من أجل الإبقاء على حدودنا المشتركة خالية من الألغام المضادة للأفراد. ولتحقيق ذلك أبرمت تركيا اتفاقين ثنائيين مع بلغاريا في آذار/مارس ١٩٩٩ ومع جورجيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. واقترحنا مشاريع مماثلة على اليونان وأذربيجان. علاوة على ذلك، أسهمت تركيا بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار لأنشطة إزالة الألغام في البوسنة والهرسك، وشاركت في هذه الأنشطة القوات التركية المنتشرة تحت قيادة قوة كوسوفو وقوة تثبيت الاستقرار. ومولنا لمدة ستة أشهر متتالية نفقات اللجنة الألبانية لإزالة الألغام، التي تقوم بأنشطة إزالة الألغام في مناطق الحدود الشمالية لألبانيا.

وأود التشديد مرة أخرى على عزم حكومتي أن تصبح طرفا في اتفاقية أوتاوا. ولقد أُعلن عن عزمنا تحقيق ذلك في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١، أثناء زيارة وزير خارجية اليونان، السيد باباندريو، لتركيا. وفي تلك المناسبة أعلن وزير خارجيتنا، السيد تشيم، والسيد باباندريو أن تركيا واليونان ستبدآن على نحو متزامن إجراءات تجعل كلا البلدين طرفين في اتفاقية أوتاوا. ووفقا للبيان المشترك، ستبدأ اليونان عملية التصديق على الاتفاقية، وتبدأ تركيا إجراءات الانضمام إليها. وعقب هذه الخطوات، سيتم إيداع صكوك التصديق على نحو متزامن لدى الأمين العام للأمم المتحدة في الوقت المناسب.

السيد بييندیزا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أود باسم الوفد الأوغندي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى. وأود أيضا أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين للإشادة بالأسلوب القدير الذي أدار به مكتبكم أعمال اللجنة حتى الآن. ويود وفدي أن يؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

كذلك يود وفدي أن يعرب عن تقديره لإدارة شؤون نزع السلاح على العمل الممتاز الذي قامت به في إعداد وتحديث الوثائق. وأود أن أشكر بصفة خاصة وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد دانابالا، على بيانه الافتتاحي. وتأخذ أوغندا على محمل الجد القلق المشار إليه في تقرير الأمين العام، الذي يعرب فيه عن الشكوك في التعاون الدولي في نزع السلاح في وقت أصبحت الحاجة إلى هذا التعاون أكثر إلحاحا.

وتجتمع لجنتنا في وقت حرج جدا، في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وكانت أوغندا قد قدمت خالص تعازيها من قبل إلى أقارب وأصدقاء الذين قضوا نحبهم في حرائق نيويورك وواشنطن. ونتمنى الشفاء العاجل لمن أصيبوا ولمن تتم الآن معالجتهم. وكما قلنا في أماكن أخرى، كان هجوم ١١ أيلول/سبتمبر هجوما على المجتمع الدولي. فلقد تضررت منه أكثر من ٨٠ دولة.

ولا بد من مقاومة هذا النوع من الاعتداء الإرهابي باستعمال جميع أنواع الأسلحة. وتود أوغندا أن تؤكد للمجتمع الدولي أننا ندعم بثبات المعركة ضد الإرهاب من جميع جوانبها.

ويجب أن تزيد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر من عزيمة المجتمع الدولي على التصدي للتحديات التي نواجهها الآن في ميدان نزع السلاح، بهدف تحقيق السلام العالمي. وينبغي القيام بأمور منها، اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الاتفاقات الحالية التي ترمي إلى تخفيض الترسانات النووية وحتى التخلص منها تماما. وهناك عشرات آلاف الأسلحة النووية مخزونة. ونعلم أن واحدا من المخزونات الاحتياطية يعتبر أكثر مما يلزم من حيث القدرة التدميرية.

ولهذا فإن وفدي يدعو إلى إحراز تقدم بأسرع وقت ممكن، بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حتى يتسنى

بدء نفاذها من أجل منع وقوع مثل هذه المواد في أيد غلط. وهذا سبب آخر لدعوة الدول التي ليست حتى الآن طرفا في المعاهدة إلى الانضمام إليها دون أي مزيد من الإبطاء.

ويشعر وفدي بخيبة الأمل إزاء التطورات في عدد من المجالات الأخرى لنزع السلاح. فمؤتمر نزع السلاح الذي أنهى دورته الثالثة ما زال غير قادر على الاتفاق على برنامج للعمل، مما يقوض إمكانية إجراء مفاوضات فعالة بشأن نزع السلاح النووي أو المواد الانشطارية.

أما فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإننا نشعر بخيبة أمل، لأنه رغم أن ١٦١ دولة قد وقّعت المعاهدة وصادقت عليها ٧٩ دولة، فإنها لم تدخل حيز التنفيذ، كما سبق أن لاحظ العديد من الوفود الأخرى.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والكيميائية وغيرها من الأسلحة، ليست الصورة أكثر تفاؤلا. فبوجود التهديد الحالي باستعمال الأسلحة البيولوجية، ليس هناك أي ضمانات أمنية بألا يلجأ الإرهابيون إلى هذا السبيل لتحقيق أغراضهم الأنانية. وحتى الآن، لم تتمكن أربعة مؤتمرات من التوصل إلى أي اتفاق ملموس. ويأمل وفدي في أن يكون المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية، المقرر عقده بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، مثمرا وناجحا بدرجة أكبر.

ويود وفدي أن يسترعي انتباه هذه اللجنة إلى مجال آخر من دواعي القلق بالنسبة لنا ألا وهو: ازدهار سوق الأسلحة العالمي، الذي أشار إليه وكيل الأمين العام في بيانه. فهذه السوق المزدهرة تعني زيادة الإنفاق العسكري العالمي، الأمر الذي ينطوي على بلايين الدولارات في عمليات نقل الأسلحة. ويعني هذا النوع من الاستثمار أن على البلدان النامية، وخاصة البلدان الأفريقية، أن تحول مواردها للحصول على الأسلحة – وخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – على حساب الاستثمار في مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية العاجلة الأخرى التي ستكون أكثر فائدة. ويعتقد وفدي بأن عمليات نقل الموارد هذه لها تأثير مباشر على أسباب الصراع ضمن مناطقنا وقد تكون مسؤولة عما تعاني هذا المناطق حاليا من الفاقة المدمرة والأمراض المقعدة وعدم الاستقرار المستمر.

ولذلك، فإننا نحتاج بسرعة إلى إعادة ترتيب أولوياتنا وتخفيض مستويات الإنفاق على الأسلحة وإعادة استثمار تلك الموارد في البرامج التي يمكن أن تعزز السلام والأمن والتنمية.

وقد انضم وفدي بهذا الخصوص، في تموز/يوليه الماضي، إلى توافق الآراء الساحق في اعتماد برنامج العمل أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وتتطلع أوغندا إلى عمليات الاستعراض المقبلة بشأن هذا الموضوع، على أمل التصدي لمعالجة الجوانب الباقية من هذه المسألة، بما في ذلك الملكية الخاصة للأسلحة وإمداد العناصر غير الحكومية بالأسلحة.

وستؤيد أوغندا بالتالي جميع القرارات التي تدعو إلى التخلص التام من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وسنعمل مع جميع الوفود المهتمة حقا بمنع تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والتكسينية وتدميرها. وسيؤيد وفدنا هذه اللجنة في عملها المتعلق بجدول أعمال المجتمع الدولي بشأن نزع السلاح من جميع جوانبه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تتسم المشاورات بأهمية بالغة في عملنا، لكنها إذا أجريت في هذه الغرفة، أو خلف هذه الغرفة، فأرجو أن تجري بطريقة أكثر هدوءا.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): سأكتفي بتلاوة مقتطفات من بياني الذي سيوزع نصه الكامل.

من دواعي سرورنا الفريد أن نراكم، الصديق القديم والزميل المحترم، تترأسون مداولات اللجنة الأولى أثناء هذه الدورة. وبعد أن عملت تحت إدارتكم في المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، أنا واثق كليا بأنكم ستوجهون عمل هذه اللجنة بطريقة تتيح التوصل إلى نتائج مثلى في هذه الفترة الحاسمة من التاريخ العالمي. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير باكستان الخالص لصديقي، السفير يو ميا ممثل ميانمار، على الطريقة البارعة التي أدار بها هذه اللجنة خلال السنة الماضية.

يصور الرمز الصيني للفظة ''الأزمة'' - وي - جي - فكرتين متناقضتين هما: الخطر والفرصة. فالجرائم الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر وما أعقبها تلخص معنى هذا الرمز. وهذه المأساة، التي وقعت في قلب أعظم قوة في العالم، تصور الخطر الذي يمثله الإرهاب في عالم معولم رغم أنه غير متكافئ. وقد أبرزت بشكل واضح، الأبعاد الجديدة لانعدام الأمن وانعدام الاستقرار على الصعيد الدولي؛ وأظهرت قوة التعصب؛ وكشفت التربة الخصبة لتوليد هذا الشر المعاصر. هذه بعض التحديات الهائلة التي يجب على العالم أن يواجهها.

ومع ذلك، توفر هذه المأساة أيضا فرصا جديدة. فهي جمعت بالفعل أمم العالم في تحالف دولي. وأخذت توجه الضربات إلى أكثر أشكال الإرهاب ظهورا، وتشن حملة متواصلة لاجتثاث الإرهاب بمختلف أشكاله الشريرة في جميع أنحاء العالم. وهي توفر أيضا الفرصة في نهاية المطاف لإحلال السلام في أفغانستان، وإغاثة شعبها الجريء الذي عانى فترة طويلة، وإعادة تشييد بنيته؛ وتعزيز السلام بين باكستان والهند، وتوطيد الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة؛ والتصدي للصراعات والنزاعات التي تشكل جوهر الغضب والإحباط واليأس، وهي الأمور التي تولد الإرهاب؛ والقضاء على الفقر الذي يغذي الصراعات ويفاقمها، ويتسبب في إيجاد الإرهابيين؛ وتعزيز الحوار من أجل التعاون والتعايش بين الحضارات بدلا من التعارض فيما بينها.

ولقد دلت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر على أن التهديدات لأمن الدول يمكن أن تنشأ من شتى المصادر، الداخلية والخارجية، حتى أن أقوى الدول معرضة لمختلف المخاطر، وأن أسباب التهديدات معقدة وكذلك العواقب المترتبة عليها. وحتى يدوم الأمن الوطني والدولي فإنه يجب أن يُبنى بناء شاملا. وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر برهنت أيضا على أن الأمن الوطني والدولي الشامل لا يمكن بناؤه والحفاظ عليه إلا عن طريق التعاون بين الدول، وليس عن طريق المنافسة الاستراتيجية أو الإكراه. والواضح بصورة متزايدة أيضا أن الاستجابات المتعددة الأطراف في المجالين الأمني والاقتصادي تكون أشد فعالية من التدابير الأحادية، حتى لو اتخذها أقوى دول العالم. والأمم المتحدة هي أفضل آلية لوضع هذه النُهج المتعددة الأطراف وتنفيذها.

وحتى بينما نسعى إلى تطوير هيكل أمني تعاوني جديد، يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن توفر الزخم والمضمون العملي لهذه العملية عن طريق إحراز تقدم ملموس في العناصر المحددة لجدول أعمال نزع السلاح على الصعيد العالمي.

بعد فترة وجيزة من الشعور بالفرحة إثر انتهاء الحرب الباردة، من المعلوم الآن على نطاق واسع أن الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية لم يتراجع، بل تزايد في حقيقة الأمر. لذلك، يجب أن يظل نزع السلاح النووي متصفا

بأعلى الأولوية التي أولاها إياه المجتمع العالمي طوال العقود الخمسة الماضية.

وإذا كان الردع النووي، يخدم الاستقرار الاستراتيجي، فينبغي الإبقاء عليه في أدنى مستوى ممكن. ولا تزال الدولتان النوويتان الرئيسيتان تتحملان المسؤولية الرئيسية عن تحقيق تخفيضات كبيرة إضافية في مخزوناتهما النووية الراهنة. ففي المرحلة الأولى، ينبغي خفض أسلحتهما النووية – من طرف واحد أو من طرفين أو من أطراف متعددة – إلى المستوى الذي يوازي مستوى الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. ومن ثم، يمكن تحقيق تخفيضات أخرى في الترسانات النووية على صعيد متعدد الأطراف.

إن الدول الحائزة للأسلحة النووية التي يعترف بها بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي تلتزم بتحقيق هدف القضاء على الأسلحة النووية. وينبغي لها إذن أن توافق على إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ضمن مؤتمر نزع السلاح.

وتلتزم باكستان أيضا ببدء التفاوض على معاهدة دولية غير تمييزية لحظر استعمال المواد الانشطارية، ترمي إلى تعزيز نزع السلاح النووي ومنع الانتشار على حد سواء. ونعتقد أيضا بأن إجراء محادثات بشأن ضمانات الأمن السلبية داخل مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يساعد على وضع تدابير عملية يتفق عليها من أجل خفض خطر استعمال الأسلحة النووية، والمساعدة على مواجهة المذاهب الجديدة والقديمة التي تنطوي على الاستعمال الفعلي للأسلحة النووية. وعمل المؤتمر في هذا المجال يمكن أن يصبح من المدخلات المفيدة لمؤتمر دولي يُعنى بتخفيض الخطر النووي.

وثمة خطوات ثلاث أخرى ضرورية. الخطوة الأولى تتمثل في التوصل إلى توافق في الآراء على العلاقة بين نظم الأسلحة الهجومية والدفاعية. فمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية تعتبر على نطاق واسع ركيزة الاستقرار الاستراتيجي العالمي. وأي تغيير في الترتيب الحالي – إذا تطلب الأمر ذلك – ينبغي أن يحصل عن طريق نهج تعاوني يتعلق بجميع الدول المعنية. وإلا فبإمكانه أن يسبب قيام سباق جديد للتسلح. وبالمثل، فإن الآثار التي تخلفها نظم الدفاع بالقذائف الميدانية على الاستقرار في بعض أشد مناطق العالم حساسية تحتاج إلى قدر من الاهتمام أكبر بكثير. وتشعر باكستان بقلق خاص حيال كون منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية دخلت جنوب آسيا. ويمكن لهذه المنظومات أن تقوض الردع القائم حاليا في شبه القارة.

الخطوة الثانية هي مسعى متضافر لمنع وصول سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي. وهذا الإرث المشترك للبشرية لا يمكن استعماله لتعزيز السلم والأمن الدوليين إلا ضمن إطار تعاوني. فالخطوات الأحادية – سواء كانت تقنية أو عسكرية – ستستدعي بالتأكيد ردودا من الدول الأخرى التي تشعر بأن أمنها مهدد بالخطر بفعل هذه الخطوات.

الخطوة الثالثة هي، أن التهديد الذي تشكله القذائف يجب التصدي له ضمن إطار شامل وتعاون، يستجيب للشواغل الأمنية لجميع الدول. ولقد اقترحت باكستان بوجوب إضافة بند بعنوان القذائف من جميع جوانبها إلى جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بغرض التفاوض على إبرام معاهدة عالمية. ونحن نشارك في فريق الخبراء الحكوميين الذي أوصى باتباع نهج نزيه وشامل.

ومع ذلك، لا يسع باكستان أن تؤيد ترتيبات عدم الانتشار الانتقائي التي وضعتها دول تحتفظ لنفسها بالحق في امتلاك القذائف، بينما تسعى إلى منع الآخرين من امتلاكها أو تطويرها حتى ولو لهدف الدفاع المشروع عن النفس والردع. ونحن على استعداد، بطبيعة الحال، للنظر في وضع

تدابير مؤقتة عادلة وعملية ترمي إلى خفض التهديدات المتعلقة بالقذائف على جميع الصعد.

ومؤتمر نزع السلاح الذي تتمثل فيه جميع المصالح الأمنية الوطنية الكبرى، يمكنه أن يواصل العمل كآلية فعالة لنزع السلاح النووي والتقليدي المتعدد الأطراف. ومع إظهار بعض المرونة من جميع الجهات، يمكن التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل للمؤتمر يقوم على ما يسمى باقتراح أموريم.

والمؤسف أن بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية لا يمكن وضع اللمسات النهائية عليه هذا العام. وفي المؤتمر الاستعراض الخامس المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، سيعمل وفد باكستان على استئناف المفاوضات.

وتعتقد باكستان أنه لم يول حتى الآن اهتمام كاف للتهديد الذي يتعرض له السلام والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي بفعل اتساع مدى استعمال الأسلحة التقليدية وانتشارها وزيادة تطويرها. والفجوة الآخذة اتساعا في القدرات التكنولوجية – وهي تشمل ما يسمى بثورة الشؤون العسكرية – وفي تفاوت الميزانيات العسكرية بين الدول الغنية والفقيرة الكبيرة والصغيرة – تزيد الخلل في قدرات القوات التقليدية على الصعيدين الدولي والإقليمي. وهذا التباين المتعاظم يمكنه أن يولد أطماعا بالسيطرة وحتى في الإخضاع العسكري. وعلى المجتمع الدولي أن يواجه الآن مشكلة تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح بطريقة شاملة تتصف بالمصداقية. ويقترح وفدي، كخطوة أولى، تفويض الأمم المتحدة أو معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بإعداد دراسة، بمشاركة خبراء حكوميين في هذا الموضوع. وبعد ذلك يمكن تحديد خطوات أخرى والترويج لها على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

وعلى الرغم من أن عالمنا أصبح قرية عالمية أكثر تكافلا، فإنه يمكن تعزيز السلم والأمن على نحو أكثر فعالية وإنصافا على الصعيد الإقليمي، بالاستجابة للشواغل والخصائص المحددة لكل منطقة.

ومأساة ١١ أيلول/سبتمبر يمكن أيضا أن تفتح فرصا للسلام الدائم في جنوب آسيا. ولكن هناك تحديا أكثر إلحاحا يجب أن يواجه أولا.

ففي الوقت الذي يركِّز فيه العالم وباكستان على القضاء على الإرهاب في أفغانستان، تبين التهديدات الصادرة من جارتنا الشرقية بتوجيه ضربات وقائية إلى باكستان، وإطلاق وابل من نيران المدفعية وتحركات القوات، رغبة تلك الجارة في استغلال الحالة الراهنة للحصول على تنازلات في كشمير. وتأمل باكستان أن يثني المجتمع الدولي جارتنا من اللجوء إلى المغامرة العسكرية أو القسر الدبلوماسي. وكما قال الرئيس مشرّف،

”إن باكستان تعرف كيف تحمي حدودها“.

وإن أي انتهاك لأراضينا، وأي عدوان، سيواجه برد قوي وشرس.

وفي ذات الوقت يوفر النموذج الدولي الجديد أيضا فرصة لبناء هيكل أمني جديد ومستقر لجنوب آسيا. وقد أثبت رئيس باكستان أنه مستعد ليذهب ميلا إضافيا لمد يد الصداقة إلى الهند. إذ اتخذ زمام المبادرة مرة أخرى في الأسبوع الماضي ليتصل هاتفيا برئيس الوزراء فياجبايي للإعراب عن مواساته في أعقاب الهجوم الإرهابي الأخير الذي وقع في سريناغار وليدعوه مرة أخرى إلى زيارة باكستان. ونأمل أن يجد رئيس الوزراء فياجبايي ووزير الخارجية جاسوانت سينج موعدا مناسبا لكليهما ليزورا باكستان لتجديد المحادثات الثنائية. وإننا نعتقد أنه على

الرغم من أن إجراء حوار ثنائي بين الهند وباكستان بشأن كشمير أساسي فإنه ليس شرطا كافيا لحل النزاع. فالمفاوضات الثنائية، بشأن مختلف المسائل بين البلدين لم تسفر عن أي اتفاق أبدا، لأن جارتنا ظلت تحاول دائما استخدام حجمها الأكبر للسعي إلى فرض حلول غير منصفة. وإننا نتشاطر الرأي القائل بأن التحالف الدولي ضد الإرهاب يوفر فرصا جديدة للتشجيع على إيجاد حل سلمي وعادل لنزاع كشمير.

وتعتقد باكستان أننا يمكن أيضا أن نعزز الهدف المتمثل في بناء هيكل أمني جديد لجنوب آسيا. وقد أوضحنا تصورنا لنظام الانضباط الاستراتيجي الذي يتضمن الانضباط النووي، والتوازن في الأسلحة التقليدية وإنشاء آلية سياسية لحل النزاعات والصراعات المشتركة، بما في ذلك كشمير.

ولتعزيز الانضباط النووي ومنع استخدام الأسلحة النووية، تقترح باكستان أن يتفق الطرفان على ما يلي: أولا، إضفاء الطابع الرسمي على وقفهما الاختياري الانفرادي لإجراء التجارب النووية، ربما عن طريق معاهدة ثنائية؛ وثانيا، عدم تسليح منظوماتي القدرة على إطلاق القذائف بصورة قابلة للتشغيل؛ وثالثا، عدم نشر القذائف التسيارية القادرة على حمل الأسلحة النووية على نحو قابل للتشغيل، وإبقائهما في حالة عدم تأهب؛ ورابعا، إضفاء الطابع الرسمي على التفاهم السابق بشأن تقديم إخطار مسبق وكاف عن تجارب طيران القذائف؛ وخامسا، الامتثال لوقف طوعي لامتلاك منظومات مضادة للقذائف التسيارية ونشرها أو تطويرها؛ وسادسا، تنفيذ تدابير إضافية لبناء الثقة والشفافية للحد من خطر استعمال الأسلحة النووية عن طريق الخطأ أو الحادث العرضي؛ وسابعا، الشروع في مفاوضات بشأن المبادئ الأمنية النووية للبلدان بغية إحباط سباق تسلح نووي شامل؛ وثامنا، إبرام اتفاق بشأن عدم استخدام القوة، بما في ذلك عدم استخدام القوة النووية.

والمحافظة على التوازن في الأسلحة التقليدية بين باكستان والهند ضروري لضمان الاستقرار النووي في المنطقة. وخلال القرن الماضي تضاءلت قدرات باكستان في مجال الأسلحة التقليدية بقدر كبير نتيجة للجزاءات المفروضة على جانب واحد، بينما ظلت جارتنا تواصل حشد الأسلحة التقليدية حشدا كبيرا. وكل أصولها العسكرية تقريبا مسخّرة ضد باكستان. ولذلك، فإن اختلال التوازن الكبير في الأسلحة التقليدية لا محالة سيزيد من اعتماد باكستان على البعد النووي للردع. ويجب على المجتمع الدولي أن يثني الهند عن امتلاك القدرات العسكرية الضخمة. فالأرباح العائدة من مبيعات الأسلحة لا يمكن أن تعوّض عن زيادة الخطر المتمثِّل في نشوب حرب في جنوب آسيا المسلح نوويا.

وسيظل هدف إحلال السلم والاستقرار والانضباط المتبادل في جنوب آسيا عسير المنال ما دامت جارتنا الشرقية تواصل سعيها للحصول على دور دولة عظمى ومهيمنة على جيرانها. وباكستان لن تقبل السيطرة من داخل جنوب آسيا أو خارجها. ولكننا مستعدون للتعاون كندّين متساويين، وفقا للواقع الجديد المتمثل في عالم يمكن فيه تحقيق الأهداف الوطنية الرئيسية للدولة من خلال التعاون الاقتصادي والسياسي، بدلا من الاحتلال العسكري أو السيطرة الإقليمية أو العالمية.

السيد البنائي (الكويت): يسعدني أن أتوجه إليكم نيابة عن وفد بلادي بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، معربا عن ثقتي في أن خبرتكم ستكون خير عون لنا في إدارة أعمال هذه الاجتماعات بكل كفاءة. كما لا يفوتني أن أعبِّر عن تقديرنا لسلفكم، لإدارته المتميزة لأعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الخامسة والخمسين. كما أتقدم لباقي أعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابهم مؤكدا

لهم استعداد وفد بلادي للتعاون معهم لكل ما فيه صالح أعمالنا.

اسمحوا لي، وأنا أتحدث أمام اللجنة لأول مرة، أن أؤكد تضامن حكومة وشعب دولة الكويت مع حكومة وشعب الولايات المتحدة اللذين يمران بظروف صعبة من جراء العملية الإرهابية الشنيعة التي تعرّضت لها مدينتا نيويورك وواشنطن العاصمة في ١١ أيلول/سبتمبر. وليعرفوا بأن حزنهم حزننا، وعزمهم عزمنا. فلم تكن جريمة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر جريمة بحقهم فحسب، إذ راح ضحيتها أبرياء من ثمانين دولة. وتأثر بها العالم بأسره. فقلوبنا مع أهالي وأصدقاء الضحايا الأبرياء ومعكم جميعا. ولعل صدور قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) خير دليل على تضامن الأسرة الدولية وعزمها على أخذ الخطوات اللازمة للقضاء على وباء الإرهاب إلى الأبد.

استمعنا خلال الأيام القليلة الماضية إلى كلمات عدة، وهي إن اختلفت في الصياغة فإنها اتفقت في المضمون. وقد لاحظنا أن هناك إرادة سياسية تتطلع إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ولعل ذلك بمثابة إعادة التأكيد على ما ورد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المعنية بنزع السلاح في عام ١٩٧٨، والتي احتلت فيها جهود نزع السلاح النووي الأولوية القصوى. ورغم انتهاء الحرب الباردة، ومع تجدد الشعور بالأمل بالعيش في مرحلة يسود فيها السلام والأمن والاستقرار، لم يتم استثمار هذه المرحلة بشكل مناسب. فلم يتم التخلي عن المخزون النووي، أو التخلي عن تطوير هذه الأسلحة الخطيرة، بل، وللأسف الشديد، ما زال شبح الحرب النووية يخيِّم على العالم، وما زالت الأسلحة النووية تزداد انتشارا، وما زالت الترسانات النووية تطور خارج نطاق نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن مع ذلك، لا تزال الفرصة والحل في أيدي الدول النووية. فإذا ما أرادت، تستطيع أن تتخلى، وإن كان تدريجيا، عن الأسلحة النووية ومخزوناتها. ولم يعد الاحتفاظ بهذه الأسلحة الخطيرة خيارا متاحا، فقد التزم قادة العالم بمن فيهم قادة الدول النووية في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية بالسعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، ناهيكم عن الاتفاقات التي توصلت إليها الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو ٢٠٠٠ بشأن الخطوات العملية الرامية إلى بذل جهود منهجية وتدريجية لنزع السلاح النووي.

إن الكويت لا تجد مبررا للدول المالكة لهذه الأسلحة بالاستمرار في الاحتفاظ بها، ولكننا على أمل بأن تجد النداءات التي أطلقتها حكومات وشعوب العالم للتخلي عن الأسلحة النووية صدى لدى هذه الدول، وأن تستخدم الحكمة في إزالتها. ولا بد أن نذكّر الدول المالكة للأسلحة النووية بمسؤولياتها في عدم مساعدة أو تشجيع الدول غير النووية في القيام بتصنيع أو إنتاج أو تخزين أو الحصول على أية تسهيلات لتلك الأسلحة. كما نذكّرها بالرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن عدم شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها لحل النزاعات.

وأؤكد هنا ترحيب وفد بلادي باقتراح الأمين العام، السيد كوفي عنان، بعقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على المخاطر النووية، هذا الاقتراح الذي اعتمده رؤساء حكوماتنا في الوثيقة الختامية الصادرة عن قمة الألفية.

لقد مضى عام جديد، ومع مزيد الأسف والقلق الشديد فلم نحقق العالمية لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ولا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وما زالت النفقات العسكرية العالمية ترتفع، وتجارة السلاح تنمو بمعدل يضاهي أكبر نمو اقتصادي في أي بلد. وما زال

مؤتمر نزع السلاح غير قادر حتى على الاتفاق على جدول لأعماله. وما زلنا غير قادرين على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وإن هذه القائمة لا تقف هنا، ولكن اسمحوا لي بأن أفعل ذلك.

هذا الشعور بالقلق والأسف ينتاب معظم شعوب العالم، بل ويصل إلى حد التشاؤم في تحقيق أهدافنا السامية، ليس لشيء، بل لتمسُّك البعض بمصالح داخلية على حساب الأمن والسلم الدوليين. وبدلا من أن يركز العالم على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لجميع الشعوب، أنفقت الدول في العام الماضي فقط ٨٠٠ بليون دولار على الأسلحة بجميع أنواعها. فأين الحكمة والعدالة في ذلك؟

إن حكومة دولة الكويت تولي اهتماما بالغا للجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية من منطقة الشرق الأوسط من خلال مشاركتها في جهود جامعة الدول العربية بموجب قرار مجلس الجامعة المتخذ في دورته ١٠١ عام ١٩٩٤، والداعي إلى جعل هذا الجزء من العالم منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها.

وبالرغم من أن كافة الدول العربية انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، فإن ذلك لم يوفر أدنى قدر من المتطلبات الأمنية الضرورية على أثر التهديد النووي الإسرائيلي والتحدي السافر لقرارات الشرعية الدولية وللنداءات المتكررة من المجتمع الدولي. ولا تزال إسرائيل تعتبر الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة، مما خلق إخلالاً واضحا في توازن القوى في المنطقة الأكثر حساسية في العالم، وشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

لذا فإن بلادي تدعو المجتمع الدولي للضغط على الحكومة الإسرائيلية وحثها على التخلص من ترسانتها النووية وإخضاع كامل منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ندعو كل الدول إلى وقف تقديم كافة المساعدات العلمية والتكنولوجية التي تساهم في تعزيز التسليح النووي الإسرائيلي والتي تعتبر مصدر قلق دائم في منطقة الشرق الأوسط. وإن التبريرات التي تقدمها إسرائيلي تتناقض بشكل صريح مع كل ما تدّعيه من رغبة في السلام حيث أن السلام يُبنى على الثقة ليس إلاّ، والسلام يُبنى بترك السلاح لا باستخدامه ضد الأطفال والمدنيين.

واسمحوا لي أن أشير مرة أخرى إلى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة التي تؤكد على أن ثاني أولويات المجتمع الدولي من بعد نزع السلاح النووي هي التخلص من أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ولعلنا في الكويت من أكثر الدول التي تدرك مخاطر أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها. وهذا الإدراك لا يأتي من فراغ، بل من تجربة مريرة بالتهديد باستخدامها من جارنا في الشمال، العراق. فما زلنا والعالم بأسره يلاحقه شبح التسليح العراقي، لا سيما عدم امتثاله إلى الآن بقرارات الشرعية الدولية بشكل كامل وخاصة بالمسائل المعنية بنزع السلاح. فقد أكدت كل التجارب خلال السنوات العشر الماضية أن العراق لا يزال مستمرا في امتلاك أسلحة دمار شامل، ومما يثير الاشمئزاز أنه سبق وأن استخدمها ضد شعبه.

وأود هنا أن أسترعي اهتمام الدول الأعضاء إلى ما ورد في الفقرة ٣١ من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/56/1) بشأن استمرار العراق في عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، وتحميله الحكومة العراقية مسؤولية عدم إحراز تقدم لرفع العقوبات المفروضة عليه بسبب رفضه التعاون مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش

لإنهاء مسائل نزع أسلحة الدمار الشامل المتبقية، وكذلك عدم تعاونه مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنسق رفيع المستوى السفير يولي فورنتسوف لإنهاء قضية الأسرى والمرتهنين الذين يحتجزهم العراق منذ أكثر من عشر سنوات.

ومن جانب آخر، أشار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد محمد البرادعي في رسالته الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ إلى ما يلي:

”لم تكن المنظمة منذ ما يقارب ثلاث سنوات في وضع يخولها تنفيذ ولايتها في العراق بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات ذات الصلة. وبالتالي فهي لا تستطيع في الوقت الحالي إعطاء أي ضمان لجهة امتثال العراق لالتزاماته بموجب هذه القرارات“.

ومما لا شك فيه أن ما ذكره كل من الأمين العام والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يؤكد عدم صحة ادعاءات العراق بأنه نفذ التزاماته بموجب القسم ”جيم“ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

لقد ابتُليت البشرية بحربين عالميتين ما زالت تعاني من آثارهما ولا نعتقد بأن العالم مستعد لتحمُّل حرب ثالثة. دعونا نركز جهودنا للدفع بوجهات النظر المشتركة ونبعد نقاط الخلاف حتى نجد الحل المناسب لها. فلا يمكن أن تغفر لنا شعوبنا إن تخاذلنا، ولا يمكن أن نبرر للأجيال القادمة فشلنا.

وكل آمالنا وطموحاتنا ودعواتنا في الكويت تنصبّ على أن يكون هذا القرن الجديد خاليا من جراح وجرائم الماضي. كفانا أن خيمت على القرن العشرين ذكريات مريرة، تمثلت في حروب إقليمية وأهلية زعزعت الأمن والاستقرار في العالم، وراح ضحيتها ملايين من الأبرياء، وأدت إلى تعطيل دوران عجلة التنمية في كثير من دول العالم. ونحن نأمل ألا تعرف أجيالنا القادمة مصطلحات مثل أسير أو حرب أو إبادة جماعية أو قمع أو إرهاب.

السيد تيكلي (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أغتنم هذه المناسبة لكي أهنئكم بالنيابة عن الوفد الإريتري على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ زملاءكم في المكتب.

إنني واثق من أنه بخبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية الغزيرة ستصلون بمداولاتنا إلى نهاية ناجحة. وأود أن أؤكد لكم على تعاون الوفد الإريتري ودعمه لكم في قيامكم بمهامكم.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه المناسبة لأنقل إلى الأمين العام كوفي عنان وموظفي الأمم المتحدة خالص التهنئة على نيل جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١.

كذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص التقدير والشكر لسلفكم على الطريقة الممتازة التي عمل بها بوصفه رئيسا لهذه اللجنة خلال الدورة السابقة.

كما يود وفدي أن يقدم الشكر والتقدير إلى وكيل الأمين العام جايانثا دانابالا على عرضه الشامل للقضايا الرئيسية التي ستتم مناقشتها في هذه اللجنة وعلى التزامه تجاه قضية نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين.

إننا نجتمع في أعقاب الهجوم المأساوي والأحمق والبربري الذي شنه الإرهاب الدولي على شعب الولايات المتحدة والقتل الوحشي لآلاف المواطنين من أكثر من ٦٠ دولة عضو في الأمم المتحدة. ونقدم خالص تعازينا ومواساتنا إلى حكوماتهم وأسرهم المفجوعة. مرة أخرى، تدين الحكومة الإريترية الأعمال البربرية بدون أي تحفظ.

بعد مرور عامين على بداية الألفية الجديدة نجد أن غمامة سوداء من التشاؤم قد غشت ذلك الشعور بالغبطة والأمل الذي ساد العالم بعد نهاية الحرب الباردة. واليوم يواجه المجتمع الدولي، من ناحية، مشاكل وتحديات جديدة مثبطة للهمم، وما زالت تثبط هممه من ناحية أخرى مشاكل تفسد عليه حياته منذ عقود. واليوم نجد أن العدوان والتدخل والتداخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحتلال أراضي البلدان الأخرى بالقوة، والمطالبة بالتحرر والتوحد مع بلد المنشأ، والعنصرية والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها بالفعل، والتي كانت تُعتبر من مخلفات الماضي، تظهر إلى جانب الإرهاب المتفشي وأشكال أخرى من العنف والترحيل والتطهير العرقي والإبادة الجماعية والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان.

صحيح أنه خلال العام الماضي اعتمد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية خطة عمل تعهدت بموجبها الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإزالة التامة لأسلحتها النووية. وصحيح أيضا أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه خرج أيضا بتطورات جديدة.

ومن ناحية أخرى، كانت هناك أيضا محاولات لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء فيما يخص بعض الأمور التي حققت فيها البشرية انتصارات عظيمة، حتى أثناء الحرب الباردة. وكان العام الماضي، على وجه الخصوص، مبعث قلق وإحباط في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح. وأصبح خطر الأسلحة النووية خطرا حقيقيا مرة أخرى، حيث تم إحباط الجهد المبذول لتحقيق عدم الانتشار. إن اعتماد مبادئ وسياسات استراتيجية غير مبررة والتطوير غير المقيَّد لأسلحة نووية وأسلحة تدمير شامل أخرى قديمة وجديدة وتكديسها، وكذلك تكوين تحالفات جديدة، تعرض السلم لخطر فعلي.

ويزيد من تعقيد المشكلة حقيقة أنه، نتيجة لمثل هذه المواقف الجديدة، وصلت المفاوضات الهامة في مؤتمر نزع السلاح إلى طريق مسدود خلال السنوات الثلاث الماضية. ولم تتمكن اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار من وضع توصيات مجدية على أساس الـ ١٣ خطوة التي تم الاتفاق عليها أثناء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. كما لم يكن ممكناً إبرام بروتوكول لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. كما أن استمرار عدم إحراز تقدم لم يؤثر بشكل سلبي في السلم والأمن والاستقرار الدولي، وخاصة الإقليمي، فحسب، ولكنه يقوض أيضا مصداقية وكالات الأمم المتحدة والوكالات الأخرى متعددة الأطراف المنخرطة بنشاط في هذه المفاوضات ويقوض الثقة فيها. ومن ثم فلا بد من إجراء تقييم شامل على وجه السرعة للحالة بغية التركيز السليم على مناهج جديدة ووضع أولويات جديدة فيما يتعلق بالقضايا قيد البحث.

ولكن إذا كانت الحالة كئيبة فمن المؤكد أنها ليست ميئوسا منها، وينبغي أن يكون من الممكن عكس الوضع والعودة إلى الطريق النافع للحد من التسلح ونزع السلاح إذا استمعنا، ضمن أمور أخرى، إلى نصيحة الأمين العام واستفدنا استفادة كاملة من آلية نزع السلاح في منظومة الأمم المتحدة، وإذا تم التوصل إلى اتفاق على عقد دورة استثنائية للجمعية العامة معنية بنزع السلاح، والتي ستمكننا من وضع أهداف عالمية للمستقبل القريب، وإذا تم القبول العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن أجل تحقيق ذلك، نحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك الدول القادرة على حيازة الأسلحة النووية في جميع المناطق على الدخول في مفاوضات جادة تمكن من الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وحكومة إريتريا مقتنعة بأن أهمية ومغزى مسألة الأمن يتزايدان بالنسبة للعديد من بلداننا، وذلك فقط في إطار المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية الغامرة والتغييرات الهيكلية الكبيرة التي تهدد شعوبنا.

ولم يعد ممكنا معالجة قضايا نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين بأية طريقة مجدية للغالبية العظمى من البشر بدون ربطها بقضايا متعلقة بالمستويات الآخذة في الارتفاع للفقر وتدفقات الهجرة المزعزعة للاستقرار وتشريد السكان، وكذلك حالات نقص المواد الغذائية وسوء التغذية والمجاعة وتدهور الصحة العامة والتعليم وازدياد حدة الإرهاب والعنف الإجرامي. ولا يكون حل هذه المشاكل الراهنة من خلال المناهج التي عفا عليها الزمن والمرتكزة على الدولة كلياً ولكن من خلال التركيز على المجتمعات.

والحكومة الإريترية مقتنعة أيضا، أكثر من أي وقت مضى، بأنه من العبث تحديد مفهوم الأمن الوطني بشكل ضيق بالنظر للكارثة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. ويجب الاعتراف بأن مفاهيم وحدة البشرية وتكافلها وترابطها قد اكتسبت معنى جديدا أعطى أبعادا جديدة ليس لتعاوننا فحسب بل لضعفنا أيضا. ومن المؤكد أننا الآن في حالة ضعفنا. ومن المؤكد بالقدر نفسه أنه يتعين علينا أن نوحد صفوفنا في موقفنا وعزيمتنا. ويصبح تعاوننا الوثيق ملحّا عندما ندرك أن حفنة صغيرة من الإرهابيين يمكنهم بالفعل اقتناء أسلحة تدمير شامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، وتدمير مساحات كبيرة من العالم وإهلاك ملايين البشر بكل الاستهتار وبلا حسّ وبشكل عشوائي. وفي هذا الصدد، تتزايد الحاجة بوضوح إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعها نظام للتحقق والامتثال.

ومن هذا المنطلق يشاطر الوفد الإريتري الأمين العام ما أعرب عنه مرارا من قلق، ويهتم بتحذيره من الأخطار التي يشكلها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ويؤيد نداءاته ضد المبيعات غير المقيدة لهذه الأسلحة والاتجار غير المشروع بها.

إن السهولة التي يمكن بها شراء ونقل هذه الأسلحة هي مبعث قلق خطير في العديد من مناطق العالم، بما فيها القرن الأفريقي، ولو كان ذلك لسبب واحد هو أن هذه الأسلحة مسؤولة عن حوالي ٩٠ في المائة من الخسائر البشرية في الصراعات. وتشكل النساء والأطفال ٨٠ في المائة من الإصابات، مما يشير إلى أن غير المقاتلين كانوا أكثر الأهداف تعرضا للخطر. ولا تقتصر هذه الأسلحة في الوقت الحاضر، على كونها أصبحت في الحقيقة، تهديدا للسلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي فحسب، ولكنها أصبحت تشكل أيضا أخطارا جسيمة تهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما في ذلك بلدان القرن الأفريقي. وما من بلد من هذه البلدان يمكن أن يتحمل ما يسببه التبذير في أي سباق للتسلح لا مبرر له من نزيف هائل على موارده.

وتدرك حكومة إريتريا أهمية ضرورة مواجهة التحديات التي يفرضها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسهولة الحصول عليها على الصعيد الإقليمي. ولبلوغ هذا الهدف، جرت محاولة للتوصل إلى توافق في الآراء داخل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية يمكن أن يعتبر كأساس لبرنامج ذي مغزى للسيطرة على مواصلة انتشار هذه الأسلحة في القرن الأفريقي. ولم يتم حتى الآن التوصل إلى توافق في الآراء بسبب تصلب إحدى الدول، التي لا تزال سياساتها التي ترمي إلى زعزعة الاستقرار بما في ذلك تزويد العناصر المعارضة والإرهابيين والمرتزقة بالأسلحة، بالإضافة إلى التدخلات العسكرية، مستمرة دون أي رادع بما يضر بسلام الدول الأخرى في المنطقة وأمنها واستقرارها، وبشكل خاص الصومال.

ولهذا السبب، فإن الوفد الإريتري مقتنع بالحاجة الملحة إلى وضع مجموعة مقررة عالميا من القواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية التي يمكن أن تنظم تخفيض المخزونات بصورة فعالة وتوقف الاتجار بهذه الأسلحة، وخصوصا على الصعيد الإقليمي. وهو يشعر بالفزع إزاء النتائج غير الحاسمة للمؤتمر المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠١ ويرحب بالتعجيل بعقد مؤتمر آخر في المستقبل القريب.

ويعترف الوفد الإريتري مع الشكر بالدور الهام الذي اضطلعت به حتى الآن مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح، بما في ذلك مركز أفريقيا، في تعزيز الحوار بشأن مسائل السلام ونزع السلاح والتنمية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. لقد ساهمت هذه المراكز حقا في الترويج لتحديد الأسلحة وبناء الثقة والطمأنينة فيما بين الدول.

وتحتل مسألة الألغام الأرضية تاريخيا مكانا عاطفيا في التاريخ الإريتري لأن مواطنيها ما زالوا يسقطون ضحايا لهذه الأسلحة الجهنمية منذ بداية كفاحهم التحريري. ورغم أننا لم ننضم إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد حتى فترة قريبة، فقد التزمنا بالمبادئ الإنسانية المنصوص عليها في أحكامها لأنها كانت تشكل بالفعل – قبل فترة طويلة من وضع الاتفاقية – القيم الأساسية والمبادئ التوجيهية للكفاح. وهذا سجل فخور يشهد عليه الغير.

وكان من أول الوكالات التي أنشئت على سبيل الأولوية بعد تحرير بلادنا مباشرة، الوكالة الإريترية لإزالة الألغام الأرضية. وأدت هذه الوكالة عملها على نحو رائع بالرغم من الموارد الضئيلة والحد الأدنى من المساعدة الخارجية المتاحة لها. وأدت أنشطة إزالة الألغام التي اضطلعت بها، بالإضافة إلى برامج التدريب والتوعية بالألغام، إلى تمكين الآلاف من سكاننا المشردين من الاستقرار مرة أخرى في منازلهم ومزارعهم ومراعيهم.

ومن سوء الحظ، أن الحقول الإريترية زرعت مرة أخرى بالألغام بشكل خطير من جانب حكومة لا مسؤولة ووحشية موقعة على الاتفاقية. ولا يتمكن الفلاحون الذين هربوا من بيوتهم من العودة بسبب عدو لا يرحم، رفض تزويدهم بالخرائط الكاملة للمناطق الملغمة، بنية إجرامية لمنعهم من العودة بسرعة إلى الحياة الطبيعية.

ومرة أخرى، أصبح من الواضح أن توقيع الاتفاقيات وحده لن يزيل الألغام الأرضية. فهو لا يؤدي إلا إلى الاستهزاء بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين. ولذلك، أصبح من الملحّ أن يقوم المجتمع الدولي بتجميع القواعد والمبادئ التوجيهية والآليات اللازمة، بالاستناد إلى الدروس المستفادة، من أجل كبح الحكومات غير المسؤولة ومعاقبتها. وستصبح الاتفاقية دون جدوى بدون جزاءات لفرض احترامها ومعاقبة المستعملين الأوائل، نظرا لأنه لن يكون لضحايا تلك الأسلحة بديل عن استعمالها عندما يتعرضون، كما في حالة إريتريا، للظلم من الحكومات غير المسؤولة.

ختاما، يود الوفد الإريتري أن يكرر تأكيد أنه لا يجوز النظر في عزلة إلى الالتزام بإزالة أسلحة الدمار الشامل – بما فيها الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية – والأسلحة التقليدية، بالإضافة إلى السعي إلى تحقيق السلام وعلاقات التعاون، بل يجب النظر إليه مع ضرورة تخفيف حدة الفقر والحرمان واحترام حقوق الإنسان. ويجب ألا تتعب الإنسانية أو تيأس في سعيها المستمر لتهيئة بيئة بشرية خالية من أسلحة الدمار الشامل.

السيد باكليسانو (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلم بالانكليزية): هذه هي المرة الأولى التي نخاطب فيها الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ولا نستطيع أن

ندعو أنفسنا منظمة إنسانية إذا لم نتوقف قليلا قبل الإدلاء ببياننا للتفكير في آلاف الناس الذي فقدوا أرواحهم يوم ١١ أيلول/سبتمبر في هذه المدينة نيويورك، وللتفكير في المزيد من الآلاف الذين نجوا ويعانون من الألم والحزن.

في الأسابيع الثمانية القادمة، سيعقد في جنيف مؤتمران هامان لمراجعة معاهدات الأسلحة العالمية، يتعلق أحدهما بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لعام ١٩٨٠ والآخر باتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢. ويتسم هذان المؤتمران بأهمية أساسية في التأكد من التطبيق الأمين للقواعد العرفية للقانون الإنساني الدولي التي تنظم اختيار الأسلحة على بعض الأسلحة التي يرجح أن تكون عشوائية الأثر، وتتسبب في معاناة تتجاوز الضرورات العسكرية أو التي تعتبر بغيضة ببساطة.

وسيعقد مؤتمر المراجعة الثاني للاتفاقية المتعلقة ببعض الأسلحة التقليدية في جنيف في ١١ كانون الأول/ديسمبر. ويتيح هذا المؤتمر فرصة فريدة لتوسيع نطاق حماية الاتفاقية لكل من المدنيين والمقاتلين لكي تشمل الصراعات المسلحة غير الدولية وللشروع في عملية تستهدف معالجة المشاكل الإنسانية الخطيرة التي تنجم عن البقايا المتفجرة للحرب. فبتوسيع نطاق تطبيق الاتفاقية لكي تشمل الصراعات المسلحة غير الدولية، ستوضح الدول الأطراف أن قواعد الاتفاقية ينبغي أن تشكل المعايير الدنيا لجميع الصراعات المسلحة، بما في ذلك بالطبع، الصراعات ذات الطابع الداخلي، التي تنتشر اليوم على نطاق واسع.

وقد سعت لجنة الصليب الأحمر الدولية على مدى السنتين الماضيتين، إلى توثيق المشكلة الإنسانية العالمية الناجمة عن البقايا المتفجرة للحرب وزيادة الوعي بها. فقد خلفت جميع الصراعات المسلحة عمليا في الأزمنة الحديثة في أعقابها بقايا متفجرة من الحرب. وتبقى في معظم الأحيان بعد انتهاء الأعمال الحربية ذخائر غير منفجرة وقذائف مدفعية وقنابل وألغام أرضية وشراك خداعية وحتى صواريخ لكي تتعامل معها السلطات الوطنية والسكان المدنيون المحليون – لوحدهم في أغلب الأوقات. وفي حالات كثيرة، تبقى هذه الذخيرة عقودا وتتسبب في خسائر بشرية شديدة.

ويعترف الخبراء العسكريون بأن الذخائر التي لم تنفجر عند الارتطام ليس لها أي قيمة عسكرية على الإطلاق، وهي في الحقيقة، تعرقل العمليات العسكرية. وعلاوة على ذلك، يشير هؤلاء الخبراء إلى أن من المرجح أن يزيد حجم المشاكل الإنسانية التي تسببها البقايا المتفجرة للحرب بشكل مثير في المستقبل من جراء القدرة المتزايدة على إيصال كميات كبيرة من المعدات بسرعة على مسافات أبعد. وهذا يعني، بعبارة أخرى، أنه حتى الصراعات التي تدوم بضعة أيام يمكن أن تخلف أعدادا هائلة من الذخيرة غير المنفجرة. ويمكن أن يتوقع أن تتسبب الصراعات المطولة بالطبع في إلحاق أضرار هائلة بدرجة أكبر بكثير.

لذلك، تحث لجنة الصليب الأحمر الدولية الدول الأطراف على الاتفاق في المؤتمر الاستعراضي المقبل على ولاية فريق من الخبراء الحكوميين لبدء مفاوضات ترمي إلى وضع بروتوكول جديد عن الأجهزة المتفجرة التي تخلفها الحروب. وينبغي إنجاز ذلك في إطار زمني يظهر الإلحاحية التي تتصف بها الحالة. وينبغي لهذا البروتوكول أن يعالج مجموعة من المسائل بناء على المبادئ الواردة فعلا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبروتوكولاتها. وهذه المبادئ تشمل المسؤولية عن إزالة أو المساعدة على إزالة الذخيرة غير المنفجرة؛ وتوفير المعلومات التقنية بهدف تيسير إزالتها؛ وتوجيه تحذيرات إلى المدنيين؛ وفي حالة الذخيرة التي تُطمر في الأرض، منع استعمالها ضد أي هدف عسكري يقع ضمن تجمع للمدنيين.

وتغتنم اللجنة كذلك هذه الفرصة لتشجيع الدول التي لم تصبح بعد طرفا في الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة لعام ١٩٨٠ أن تنضم إلى تلك الآلية الهامة في المستقبل القريب، وأن تشارك في المؤتمر الاستعراضي. وتدعو لجنة الصليب الأحمر الدولية أيضا الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى أن تحيط علما بتقرير قدمته بشأن إنتاج وانتشار الرصاصات المتعددة الأغراض من عيار ١٢,٧ ملّيمتر. وتبرز الوثيقة قلق اللجنة حيال أن انتشار هذا النوع من الرصاصات التي يمكنها أن تنفجر داخل جسم الإنسان سيقوِّض احترام إعلان سانت بترسبرغ لعام ١٨٦٨. وذلك الصك المتعلق بالقانون الدولي العرفي يمنع استعمال الرصاصات المتفجرة بغية حماية المقاتلين من الموت المحتّم أو المعاناة الشديدة الأمر الذي ليس له ضرورة عسكرية. في ضوء ذلك، تُشجع الدول إذن على مراجعة سياساتها لشراء الذخيرة.

وينبغي للمؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية أن يؤكد بقوة من جديد الاشمئزاز العام القائم منذ زمن بعيد حيال استعمال أي نوع من أنواع السلاح البيولوجي على يد أي طرف في صراع ما لأي غرض كان. وينبغي أن يؤكد أيضا من جديد رفض المجتمع الدولي التام لهذا النوع من أدوات الحرب، مثلما ينص عليه بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقية الأسلحة البيولوجية نفسها على حد السواء. وفي المؤتمر الاستعراضي المقبل ينبغي حث الدول الأطراف على ألا تدخر جهدا من أجل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وهذا أمر مُلح بصفة خاصة بغية كفالة أن يستخدم التقدم السريع في ميادين البيولوجيا الدقيقة والهندسة الجينية والتكنولوجيا البيولوجية لمنفعة البشرية وليس ضدها.

إن اجتماع أيلول/سبتمبر في مانغوا للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد كان مناسبة هامة لتقييم عملية إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة الفريدة وتنفيذها، فضلا عن تشجيع الجهود على إنشاء منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد في أمريكا الوسطى. وترحب لجنة الصليب الأحمر الدولية بالزيادة الثابتة في الانضمام إلى ذلك الصك، حيث يبلغ عدد الدول الأطراف المنضمة الآن ١٢٢ دولة طرفا.

وتحث اللجنة جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هذا الصك على أن تفعل ذلك حيث أنه يمثِّل الحل الفعّال الوحيد لانتشار الوباء العالمي المتمثل في الجراح الناجمة عن الألغام الأرضية. وتشعر اللجنة بتشجيع كبير إزاء حقيقة أنه في البلدان التي ينفّذ فيها البرنامج الشامل عن الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للاتفاقية، فإن العدد السنوي لضحايا الألغام الجديدة تراجع تراجعا هائلا. ونتيجة للموارد المعبأة إلى حد كبير عن طريق الاتفاقية، تمكنت لجنة الصليب الأحمر الدولية منذ عام ١٩٩٧ من مضاعفة عدد البرامج المعنية بالتوعية إزاء الألغام ثلاثة أضعاف، ومن مضاعفة عدد المرضى الذين تلقوا أطرافا اصطناعية ليصل إلى ٠٠٠ ٢٨ مريض تقريبا في العام الماضي. والمساعدات الطبية أو الجراحية التي تقدمها اللجنة لجرحى الحروب تشمل حاليا قرابة ١٥٠ مستشفى، يوجد بعض منها في ٢٠ بلدا متضررا بالألغام.

ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي انعقد في تموز/يوليه، كان خطوة هامة في استرعاء الاهتمام إلى التكاليف البشرية الباهظة الناجمة عن توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدون رقابة. ومن الأهمية بمكان أن يعترف المؤتمر بأن هذا الاتجار

”يقوض احترام القانون الإنساني الدولي، ويعيق تقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا

الصراعات المسلحة ويشجع الجريمة والإرهاب''. (A/CONF.192/15، الجزء الرابع، أولا، الفقرة ٥)

والمهم كذلك أن الدول تعهدت بإقرار مجموعة واسعة من التدابير الوطنية لمكافحة هذا الاتجار. وتطالب لجنة الصليب الأحمر الدولية الآن أن تعمل الدول بصورة عاجلة على تطبيق التدابير المتّفق عليها. وبالمثل، فإن الدول مدعوّة إلى مراجعة قوانينها وسياساتها التي تنظِّم نقل الأسلحة والذخيرة بغرض منع الذين يحتمل أن ينتهكوا القانون الإنساني الدولي من الحصول عليها.

أخيرا، نود أن نؤكد مجددا أن لجنة الصليب الأحمر الدولية وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، البالغ عددها ١٧٠ جمعية، واتحادها الدولي، ملتزمة بالعمل لأجل بعيد على زيادة الوعي بالآثار الإنسانية الناجمة عن توفر الأسلحة على نحو غير مضبوط، بينما تواصل في الوقت نفسه بذل الجهود لوضع حد لآفة الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة الأخرى التي تخلفها الحروب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد.

السيد محمود (العراق): لقد سرد وفد الكويت مزاعمه المعتادة عن العراق. وإننا لا نستغرب ذلك، خاصة أنه يصدر عن دولة تقترف عدوانا مستمرا يوميا على العراق، إذ تسمح للطائرات الأمريكية والبريطانية بقصف العراق من مناطق الحظر الجوي، منطلقة من أراضي الكويت كما بيّنت الوثيقة S/2000/913، الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت. إن ذلك القصف ينجم عنه قتل المدنيين الأبرياء، وبذلك ترتكب تلك الدول خرقا لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية. وقد بيّن الأمين العام للأمم المتحدة عدم شرعية تلك المناطق.

وبهذه المناسبة يكرر وفدي القول إن العراق خال من أسلحة الدمار الشامل. كما أوضحت ذلك بعض وثائق المنظمة. وإننا على استعداد لمناقشة ذلك مع أي من الوفود التي ترغب في الحصول على كل الوثائق التي تثبت ذلك. وهذا ما فعله العراق في جلسة الحوار التي عقدت مع الأمين العام للأمم المتحدة.

أما ما أسماه وفد الكويت بالأسرى، فأود أن أوضح أن من الأفضل أن نلجأ إلى التسمية التي تستخدمها لجنة الصليب الأحمر الدولية وهي ''المفقودون الكويتيون''. إن شرط تبادل الأسرى كان من شروط وقف إطلاق النار عام ١٩٩١. ولقد أوفى العراق بالتزاماته في هذه القضية، وعلى نحو ما أوضحت لجنة الصليب الأحمر الدولية.

إننا ندعو الكويت بهذه المناسبة إلى الاستجابة لنداء الجامعة العربية والعراق للجلوس مع العراق وحل قضية المفقودين العراقيين والكويتيين وعدم تسييس هذه القضية.

ونحن إذ ندخل القرن الحادي والعشرين ندعو الكويت إلى مراجعة سياساتها العدوانية تجاه العراق والكف عن إطلاق التهم الباطلة والمزاعم الكاذبة.

إننا في منبر دولي لمناقشة شؤون نزع السلاح، ولدينا هدف أسمى من توجيه الاتهامات والشتائم، ألا وهو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

السيد البنائي (الكويت) (تكلم بالانكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى؛ ولم يكن في نيتي إضاعة وقت اللجنة. ولكني لا أستطيع أن أجلس هنا واستمع إلى ممثل العراق يوجِّه الاتهامات إلى بلدي بلا سبب على الإطلاق. المسألة هنا مسألة مصداقية. فلو أن العراق أوفى بكل ما هو مطلوب منه في قرارات مجلس الأمن، ما كان للمجلس أن ينهمك في التعامل مع موضوع العراق. وكل ما فعلناه هو تقرير الحقائق. وما قلناه هو ما ذكره الأمين العام في تقريره

السنوي عن أعمال المنظمة (A/56/1). وما قلناه هو ما ذكره المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن قبل أسبوعين فقط (S/2002/945، الضميمة)، تؤكد من جديد أن العراق لم يف بالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٦ (١٩٩١) ولا القرارات الأخرى ذات الصلة.

وفيما يتعلق بأسرى الحرب، لو كنّا ننوي تسييس ذلك الموضوع لفعلنا ذلك منذ وقت طويل. ولكن أهمية الموضوع تكمن في أن مجلس الأمن أصدر تسعة بيانات رئاسية تطلب من العراق أن يبدأ التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومع اللجنة الثلاثية، ومع سعادة السفير يولي فورونتسوف، الذي عيّنه الأمين العام لمتابعة هذا الموضوع.

وأود أن أؤكد من جديد مرة أخرى أن الكويت لا تنوي إضاعة وقت اللجنة، وهي قد ذكرت الحقائق فقط فيما يتعلق بنزع السلاح.

السيد محمود (العراق) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بما قاله ممثل الكويت، لقد أشرنا في خطابنا أمس إلى الوثائق، التي تقول بوضوح إن العراق أوفى بالتزاماته. وما يشير إليه وفد الكويت لم يثبت حتى الآن صدقه، ولا سيما في ضوء تسييس الموضوع في مجلس الأمن.

أنتقل الآن إلى مسألة الكويتيين المفقودين، التي أشار إليها ممثل الكويت. وكما ذكر ممثل العراق، إن بلدي مستعد دائما للجلوس مع الكويت ومناقشة هذا الموضوع، ولمناقشة الموضوع مع البلدان التي لديها أشخاص مفقودون حقا. وقد فعل العراق ذلك: فعلنا ذلك في السنة الماضية مع المملكة العربية السعودية، وتمكّنا من النجاح في حل ملف الأشخاص المفقودين. وعليه فإننا ندعو الكويت مرة أخرى، كما فعلت الجامعة العربية، إلى التعاون مع العراق بشأن هذه المسألة وإلى حل مسألة المفقودين العراقيين والكويتيين.

السيد البنائي (الكويت) (تكلم بالانكليزية): أعتذر مرة أخرى عن أخذ الكلمة. إن الكويت ظلت مستعدة للحديث بشأن أسْرانا المفقودين في المحافل التي عرضتها الشرعية الدولية: اللجنة الثلاثية ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ولسنا نحن الذين قاطعنا مدة ثلاث سنوات اجتماعات لجنة الصليب الأحمر التي تتعامل مع هذا الموضوع. بل إن العراق هو الذي ظل يرفض باستمرار حضور تلك الاجتماعات، مستخدما بذلك هذا الموضوع الإنساني البحت ورقة سياسية، ولسنا نحن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة، وبهذا نكون قد اختتمنا مناقشتنا العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل نيبال.

السيد ثابا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): إننا متنبهون تماما إلى أن هناك مواعيد نهائية ينبغي الوفاء بها، وينبغي لنا قطعا أن ننتبه إلى ضيق الوقت. وبالأمس فقط، ذكّرنا الرئيس بأننا نقترب من المرحلة الثانية من عملنا وأنه ينبغي تقديم مشاريع القرارات إلى الأمانة العامة في موعد أقصاه الساعة ١٨/٠٠ غدا، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. ولكن حتى الآن تشير المفاوضات بين مقدمي بعض مشاريع القرارات إلى أننا لا نزال في حاجة إلى قدر أكبر من الوقت.

ولذا أود أن أناشد تمديد الموعد النهائي على الأقل يوما واحدا، حتى الساعة ١٨/٠٠ من يوم الجمعة، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. فذلك من شأنه قطعا أن ييسر اعتماد مشاريع القرارات. وإننا نعلم أننا تحت ضغوط زمنية، ولكني أعتقد أن هذا الطلب طلب معقول.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لدى ممثل نيبال في ذهنه مشروع قرار معين يعمل وفده بصدده، أم أن هذا الاقتراح اقتراح عام؟

السيد ثابا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): لديّ مشروع قرار معين في ذهني. وهو يتعلق بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

إن ما يدعوني إلى التطرق إلى هذه المسألة هو أن حكومة بلدي ستوقع مع الأمم المتحدة اتفاق البلد المضيف، ونحاول الانتهاء من وضع جدول زمني كيما يتسنى لنا توقيع هذا الاتفاق. ولدينا تلميحا من الإدارة المعنية بأنه يمكن أن يوقع غدا، ولكن في حالة احتياجنا إلى بضع ساعات إضافية، نود أن نستفسر عما إذا يمكن تمديد الأجل يوما واحدا على الأقل. أعتقد أن المشكلة يمكن أن تحل بذلك، لأن القرار الذي نعتزم تقديمه سيتضمن إشارة إلى توقيع اتفاق البلد المضيف فيما يتعلق بنقل مركز كتماندو إلى موقع آخر.

إننا نبذل جهدا كبيرا للوفاء بهذا الأجل. وبالنظر إلى وضعنا، يحدوني الأمل أن تنظر اللجنة في طلبنا إيجابيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي فحسب أن أستعرض نقطتين أو ثلاث نقاط أو أربع نقاط يعيها أعضاء اللجنة جيدا، لكني ما زلت أعتقد أن من المهم أن نعيد التأكيد عليها.

سنبدأ المرحلة الثانية من عملنا، كما تعلمون، يوم الاثنين، الموافق ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وقد عممت الوثيقة A/C.1/56/CRP.2 عليكم لتكون مرجعا سهلا لمعرفة ما سيكون عليه هيكل المناقشة.

أود أن أحث الوفود أيضا على أن تدرج أسماءها في قائمة المتكلمين في موضوع معيّن قد يودون تناوله في بياناتهم، إن أمكن ذلك.

أخيرا، أصل إلى مسألة الأجل الزمني لتقديم مشاريع القرارات بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وينتهي الموعد المحدد لذلك في تمام الساعة ١٨/٠٠ من يوم الخميس الموافق ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ . بعد ذلك، سأُعدِّل هذا الأجل على ضوء الطلب المقدم للتو من ممثل نيبال فيما يتعلق بمشروع القرار الذي يعمل بشأنه. وإنني أتفهم أسبابه الموضوعية، وإن كنت أود أن ألتمس من الوفود ألا تجعل من هذا التنازل السخي من قِبل الرئيس سابقة للآخرين. إذاً، بالنسبة لممثل نيبال، نتفهم الصعاب التي يعانيها، وأنا أعول كثيرا على أن يقدم مشروعه بحلول يوم الجمعة، وإن كنت أشدد على أن موعد تقديم مشاريع القرارات ينتهي في تمام الساعة ١٨/٠٠ من يوم الخميس الموافق ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وأود أن أرجو من الوفود أن تبدي تعاونا وتفهما للتقيد بهذا الأجل.

إن كنتم توافقون على ذلك، وأعني هنا، بداهة، الإشارة إلى زميلنا من نيبال – سأعتبر أن لديه يوما إضافيا ليعكف على إعداد مشروع قراره بالذات.

والآن، طُلِبَ إليَ أيضا أن أُذكِّر الوفود والمشاركين الآخرين في اللجنة الأولى بأنهم جميعا مدعوون من قبل إدارة شؤون نزع السلاح ومعهد الأمن العالمي لمناقشة تعقد بعد ظهر اليوم مع السيد روبرت مكنمارا، وزير الدفاع الأسبق في الولايات المتحدة، موضوعها ”دروس مستفادة اليوم من أزمة القذائف الكوبية“. وتعقد المناقشة اليوم في الساعة ١٥/٠٠ بالقاعة الملحقة بمكتبة داغ همرشولد.

أمين اللجنة الأولى أيضا لديه إعلان، وأعطيه الكلمة.

أمين اللجنة (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الوفود المعنية بأن فريق الخبراء المعني بشؤون اللجنة الأولى لمجموعة الدول الأفريقية سيعقد اجتماعا في هذه القاعة صباح اليوم فور رفع جلسة اللجنة الأولى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الجلسة التالية للجنة الأولى ستعقد في تمام الساعة ١٠/٠٠ من صباح يوم الاثنين ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، في هذه القاعة. أرجوكم أن تستخدموا اليومين المتبقيين من الأسبوع بأقصى قدر من الفعالية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.